Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 8, Issue 2 (2024) • P: 73 - 50
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

Empowerment of Women and Marital Harmony under Vision 2030

A Descriptive Study on the Empowerment of Women and Marital Harmony in the Kingdom of Saudi Arabia from the Perspective of Vision 2030

Mrs. Safiah Mubarak Almaliki

Department of Sociology | Faculty of Social Sciences | King Abdul-Aziz University | KSA

Received: 25/06/2023

Revised: 10/07/2023

Accepted: 14/11/2023

Published: 30/02/2024

* Corresponding author: safi11345@gmail.com

Citation: Almaliki, S. M. (2024). Empowerment of Women and Marital Harmony under Vision 2030 A Descriptive Study on the Empowerment of Women and Marital Harmony in the Kingdom of Saudi Arabia from the Perspective of Vision 2030. *Journal of Humanities & Social Sciences, 8*(2), 50 – 73. https://doi.org/10.26389/AJSRP.F250623

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: Vision 2030 aims to appreciate and enhance the role of Saudi women and view them with a positive and optimistic outlook, as they have proven the importance of their distinctive role in various aspects of life. The vision focused on supporting Saudi women as a vital part of building the nation, and this study aims to identify the impact of women's empowerment on marital compatibility. The study adopted the quantitative descriptive approach using an electronic questionnaire on a random sample of 242 individuals from women and men in Saudi society. The study included four main dimensions that affect marital compatibility, which are: personal status laws, the guardianship system, the women's rights law, and women driving cars. Based on the results of the study, focus should be placed on starting to empower women from within their home and family. Marital compatibility is mainly due to harmony between spouses, and the region of residence and tribe may be influential factors. The study also showed women's belief in the importance of empowering them in various fields, and this is considered a positive factor that contributes to improving women's status. Also, employed women seem more open and interested, and 24% of the participants in the study described themselves as housewives who do not need to look for work. Therefore, the study recommends increasing awareness among Saudi women about the importance of entering the labor market if their family circumstances allow it. Encouraging women to pursue careers in traditionally male-dominated fields.

Keywords: Women's Empowerment, Marital Compatibility, Saudi Women's Rights.

تمكين المرأة والتوافق الزواجي في ظل رؤية 2030

دراسة وصفية حول تمكين المرأة والتوافق الزواجي في المملكة العربية السعودية بمنظور رؤية 2030

أ. صفية مبارك المالكي

قسم علم اجتماع | كلية العلوم الاجتماعية | جامعة الملك عبد العزيز | جدة

المستخلص: تهدف رؤية 2030 إلى تقدير وتعزيز دور المرأة السعودية والنظر إليها بنظرة إيجابية وتفاؤلية، حيث قامت بإثبات أهمية دورها المميز في مختلف جوانب الحياة. ركزت الرؤية على دعم المرأة السعودية كجزء حيوي لبناء الوطن، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تمكين المرأة على التوافق الزواجي. وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي الكمي باستخدام الاستبانة الإلكترونية على عينة عشوائية مؤلفة من 242 فردًا من النساء والرجال في المجتمع السعودي. شملت الدراسة أربعة أبعاد رئيسية تؤثر في التوافق الزواجي، وهي: قوانين الأحوال الشخصية، ونظام الولاية، وقانون حق المرأة، وقيادة المرأة للسيارة. بناءً على نتائج الدراسة، يجب أن يتم التركيز على بدء تمكين المرأة من داخل بيتها وأسرتها، كما أن التوافق الزواجي يعود بشكل أساسي إلى التجانس بين الزوجين وقد تكون منطقة السكن والقبيلة من العوامل المؤثرة. وأظهرت الدراسة أيضًا إيمان المرأة بأهمية تمكينها في مختلف المجالات، وهذا يعتبر عاملاً إيجابياً يساهم في تحسين مكانة المرأة. كما أن المرأة الموظفة تبدو أكثر انفتاحًا واهتمامًا، ونسبة 24٪ من المشاركات في الدراسة وصفن أنفسهن بأنهن ربات منازل ولسن بحاجة للبحث عن عمل، لذلك توصي الدراسة بزيادة الوعي لدى المرأة السعودية حول أهمية دخولها لسوق العمل في حال سمحت ظروفها الأسرية بذلك. وتشجيع النساء على ممارسة مهن في المجالات التي يهيمن عليها الذكور تقليديا.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، التوافق الزواجي، دور المرأة السعودية.

المقدمة

في المجتمعات المعاصرة، ومع التطور في جميع الجوانب الحياتية ، برز مصطلح تمكين المرأة الذي يشير إلى تقوية النساء في مختلف الجوانب، وأصبح مفهوم تمكين المرأة الآن هامًا للنقاش في مجالات التنمية والعمل والتعليم والاقتصاد وغيرها، يشمل مفهوم التمكين أيضًا الأساليب التي تدفع الفئات المهمشة إلى الاندماج وتحقيق مكانة في المجتمع في السياق الاجتماعي أو العلمي أو السياسي.

يعدّ تمكين المرأة أحد أكثر الاستراتيجيات رواجًا في مجال الاهتمام بالمرأة، فتمكينها يضمن تلبية احتياجاتها. ويُعرف التمكين بأنه العملية التي تصبح المرأة من خلالها قادرة على التعرف على أوضاعها، باكتساب المهارات المطلوبة والضرورية لتطوير قدراتهن بالاعتماد على أنفسهن. (قنديل، 2007)

ركزت رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية على تمكين المرأة ودورها في بناء المجتمع، ومنها تهدف الدراسة إلى فهم تأثير تمكين المرأة على التوافق الزواجي في المجتمعات السعودية، حيث تعمل المملكة على تمكين المرأة من خلال مبادرات متعددة، مثل زيادة مشاركتها في الوظائف الحكومية وتعيينها في مناصب قيادية، بالإضافة إلى تمكينها لدخول سوق العمل وتوفير بيئة عمل مشجعة لها. كما تم تشريع عدة قوانين لتعزيز انخراط المرأة في سوق العمل وتحقيق فرص الترقي الوظيفي.

وتحققت بعض المؤشرات الإيجابية في تمكين المرأة السعودية بموجب رؤية 2030. فقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في الاقتصاد إلى 33.5% بحلول نهاية عام 2020. كما ازدادت نسبة مشاركتها في سوق العمل من 17% إلى أكثر من 30%. وقد تم تنفيذ عدد من التشريعات التي تعزز حقوق المرأة في السعودية، مثل السماح للمرأة بالسفر بعد سن 21 عامًا، والسماح للمرأة بالقيادة، وقوانين مكافحة التحرش.

فتكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على إثر تمكين المرأة على عملية التوافق الزواجي حيث أنه ينعكس انعكاس تام على مدى صحة وسلامة الأسرة، فالتوافق الزواجي مهم لبناء مجتمع ثابت ومستقر. وتستخدم الباحثة المنهج الوصفي، ومجتمع الدراسة عينة عمدية من أسر المجتمع السعودي. وأكدت الدراسة أن التوافق الزواجي قد يعود بالأساس إلى التجانس في طبائع الزوجين كونهما من نفس المنطقة أو القبيلة بشكل أقرب، وأكدت الدراسة كذلك أن الخلافات بين الزوجين قد تنشأ بسبب الأمور المالية الصعبة.

مشكلة الدراسة

في المملكة العربية السعودية، وفي ظل الاهتمام العالمي والمحلي بقضايا المرأة والتزام البلاد بتسليط الضوء على أدوار المرأة في التقدم المجتمعي، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن تمكين المرأة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية المجتمعية والاقتصادية. أدت التغيرات المجتمعية والفرص المتاحة لتمكين المرأة إلى ظهور تحديات وتعقيدات جديدة، خاصة في مجال العلاقات الزوجية.

فهناك علاقة لا يمكن فصلها بين التنمية وتمكين المرأة. وعليه، فإن قضايا المرأة مهمة يجب الاهتمام بها ورعايتها، لأنها تؤثر مباشرة على التنمية المجتمعية والاقتصادية، كما يجب أن تتضافر الجهود من أجل تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة في المجتمع. وفي ظل التغيرات المجتمعية والتحولات الاجتماعية وزيادة فرص تمكين المرأة في المجتمع، برزت بعض التحديات والمشكلات التي تؤثر بصورة مباشرة على الأسرة، فالصحة النفسية للأسرة وأفرادها تعتمد على كون الزواج ناجحاً ويحقق الرضا والسعادة الزواجية.

ومع ذلك، فإن العوامل التي تمكن المرأة من العمل، والقيادة، وقوانين الأحوال الشخصية الجديدة، أثارت جدلاً داخل المجتمع السعودي، مما قد يؤثر على ديناميكيات العلاقات الزوجية. يهدف هذا البحث إلى التحقق من كيفية تأثير هذه العناصر المتعلقة بتمكين المرأة، بما في ذلك التغييرات في قوانين الأحوال الشخصية، ونظام الوصاية، وتشريعات حقوق المرأة، على التوافق الزواجي والحياة الأسرية. ومن خلال دراسة هذه التفاعلات المعقدة، تسعى الدراسة إلى المساهمة برؤى قيمة حول دور تمكين المرأة في تعزيز العلاقات الزوجية والاستقرار الأسري، كل ذلك في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال بعديها النظري والتطبيقي وذلك كما يلي:

أ- الأهمية النظرية:

تنبثق الأهمية النظرية من البحث في كونه يتناول تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية 2030 وما لها من تأثير كبير في تقدم المجتمع السعودي ومواكبته للتطور المجتمعي، حيث يعتبر الموضوع من الدراسات الحديثة التي تربط بين تمكين المرأة والتوافق الزواجي لتكوين أسرة سوية وصحية.

كما تُعد هذه الدراسة إضافة جديدة للمكتبة العلمية مما قد يساهم في فتح المجال للمزيد من الدراسات الميدانية لهذا الموضوع، كما أنها تُعد مكملة للأبحاث السابقة التي تناولت موضوع تمكين المرأة والتوافق الزواجي.

ب- الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في قدرته على إثراء عملية صنع السياسات والمواقف المجتمعية والخيارات الفردية داخل المملكة العربية السعودية. تساهم نتائج البحث في توجيه السياسات، وتعزز المساواة بين الجنسين، وتوجيه الأفراد في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أدوارهم داخل الأسرة. ومن خلال التوافق مع أجندة رؤية 2030، تساهم الدراسة في تحقيق الأهداف الأوسع للمملكة العربية السعودية المتمثلة في التقدم المجتمعي مع ضمان استقرار الأسرة وسعادتها.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تهدف هذه الدراسة للكشف عن تأثير التمكين القانوني الذي تحقق للمرأة السعودية من خلال تطوير قوانين الأحوال الشخصية على التوافق الأسري للمرأة السعودية وأسرتها، وينبثق من هذا الهدف التساؤلات التالية:

1. ما مدى تأثير قوانين الأحوال الشخصية على التوافق الزواجي؟
2. ما مدى تأثير نظام الولاية على التوافق الزواجي؟
3. ما مدى تأثير حق المرأة في العمل على التوافق الزواجي؟
4. ما مدى تأثير قيادة المرأة للسيارة على التوافق الزواجي؟

مصطلحات الدراسة

يحتوي هذا الجزء على عرض تعريفات المصطلحات الرئيسية للدراسة مفاهيماً وإجرائياً:

رؤية المملكة العربية السعودية 2030

يمكن تعريفها استناداً لموقعها الرسمي https://www.vision2030.gov.sa/ar/ على أنها عبارة عن سلسلة الخطوات التي ستقوم بها المملكة حكومةً وشعباً في سبيل الوصول إلى عام 2030 لتكون المملكة من أفضل دول العالم في الأداء الحكومي الفعال، الذي يخدم قضايا الشعب والمنطقة، ولتكون المملكة عروس الشرق مجددًا، وفي ذلك تم بناء الهدف على سلسلة من الخطوات الفعالة التي تعمل عليها كوادر وفرق الحكومة في سبيل ذلك.

تعتمد الرؤية على (3) محاور وهي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، وهذه المحاور تتكامل وتتّسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهداف المملكة.

المجتمع الحيوي: لدى المملكة الكثير من الفرص الكامنة والثروات المتنوعة، وتكمن ثروتها الحقيقية في الأفراد والمجتمع. وتفخر ايضا بما يجعلها أمة استثنائية، بالدين الإسلامي والوحدة الوطنية. إن المملكة هي نواة العالم العربي والإسلامي وهي تمثل قلب الإسلام، والمملكة واثقة بإذن الله بأنها ستبني مستقبلاً مشرقًا مبنيًا على الثقافة الإسلامية، وستستمر في تأدية واجباتها تجاه الحجاج على أكمل وجه ممكن.

بيئة عامرة: تأتي سعادة المواطنين والمقيمين على رأس أولويات المملكة، وسعادتهم لا تتم دون اكتمال صحتهم البدنية والنفسية والاجتماعية. سوف يتمتع المجتمع بنوعية حياة جيدة ونمط حياة صحي ومحيط يتيح العيش في بيئة إيجابية.

بنيان متين: هدف المملكة هو تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج، من خلال تعزيز دور الأسرة وقيامها بمسؤولياتها، وتوفير التعليم القادر على بناء شخصية الأطفال، وإرساء منظومة اجتماعية وصحية ممكّنة.

الاقتصاد المزدهر: تعدّ مهارات وقدرات أبناء المملكة من أهم مواردها وأكثرها قيمة، وستسعى المملكة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من طاقاتهم من خلال تبنّي ثقافة التقدير وإتاحة الفرص للجميع وإكسابهم المهارات اللازمة التي تمكّنهم من السعي نحو تحقيق أهدافهم. وسوف تعزز المملكة من قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل متنوعة، كما سنفتح فصلاً جديداً في استقطاب الكفاءات والمواهب العالمية.

يمكن تعريف رؤية 2030 الإجرائي أنها الخطة التي قام بوضعها الأمير محمد بن سلمان في المملكة لتعزيز دور المرأة السعودية ومساهمتها في التقدم والازدهار في مختلف جوانب الحياة.

تمكين المرأة السعودية

يمكن تعريف التمكين بصفة عامة بأنه "يتضمن قدرة من الأهمية باعتباره عنصر حيوي لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تعني بصورة خاصة العمل الاجتماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة لتخطى أو مواجهة أو التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم" (المجلس القومي للمرأة ،2005، ص 59)

وقد أشار "تقرير التنمية البشرية " إلى التمكين على أنه "منح القوة" ويشير مصطلح Power إلى القدرة على التأثير والسيطرة على مستوى التعامل بين الأفراد. (معهد التخطيط القومي، 2001، ص209)

ويمكن تعريف التمكين بأنه "عملية مساعدة الأفراد والجماعات المجتمعية التي ليس لها مقدرة على المشاركة في صناعة القرارات الرسمية أو غير الرسمية، وذلك من خلال تدعيم القدرات التي لديهم بالفعل أو التي يمكن ايجادها للحصول على الفرص المتاحة لهم، وذلك بعد أن يكونوا على وعي واهتمام وإدراك وفهم أنفسهم. والتمكين كعملية: هدفها تحويل الناس الذين تنقصهم القوة لكي يحصلوا على تأثير مباشر على حياتهم وبيئاتهم الاجتماعية" (عبد اللطيف وآخرون، 2005، ص246)

عرّف بادين وأوكسال (Baden & Oxaal, 2009, p357) تمكين المرأة على أنه " العملية التي من خلالها تدرك النساء على المستوي الفردي أو الجماعي بآلية وكيفية عمل علاقات القوة التي يتحقق من خلالها لهن الثقة بالنفس والقوة لتحدي اللامساواة النوعية."

بينما يعرف مولر (Muller, 1998, p3) تمكين المرأة على أنه "قدرة المرأة أو مجموعة النساء على مقاومة التحكم المفروض على سلوكهن، وانكار حقوقهن، والحصول على المصادر الاجتماعية والمادية والتي تشتق منها القوة، إلا أن مصادر القوة تعوقها عناصر ثقافية جامدة."

وعرّف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2000) UNIFEM تمكين المرأة على أنه "توفير أكبر فرص للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع، أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة حقيقية في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها."

ويُمكن تعريف تمكين المرأة بأنه "العملية التي تدل على امتلاك المرأة القدرة والموارد التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة من الإنجازات، وبيّن هذا التعريف أهمية توافر العناصر الرئيسية لتصبح المرأة قادرة على ممارسة اختياراتها الفردية؛ وهي: الموارد، والإدارة، والإنجازات. فالموارد تُشير إلى مخصصات المرأة الاجتماعية والمادية. والإدارة هي التشريعات التي تقوم على تنظيم وإدارة استراتيجيات تمكين المرأة. أما الإنجازات، فهي مجموعة النتائج الناجمة عن تحقيق عملية تمكين المرأة" (Huis وآخرون، 2017)

بينما عرفته (قنديل، 2009، ص12) على أنه "القضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها والاعتماد على الذات"، وهنا يسعى التمكين إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتمكينهم من التأثير في العملية التنموية.

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه اكساب المرأة القدرة على التحكم في جوانب حياتها، العقلانية، الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية واستثمار إمكانياتها في تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

ويذكر الأحمد تمكين المرأة السعودية بأنه "دعم إمكانية المرأة السعودية وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها" (الأحمد، 2016)

أمّا تعريف تمكين المرأة السعودية إجرائياً، فستعتمد الدراسة تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2000) UNIFEM لتناسبه مع تأثيرات التمكين على الحياة الشخصية والأسرية للمرأة، وهو اهتمام هذه الدراسة، حيث يعرف بأنه "توفير أكبر فرص للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع" أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة حقيقية في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها."

التوافق الزوجي

يعتبر مفهوم التوافق الزواجي من الموضوعات المهمة التي يهتم بها علم النفس ونظرياته، لما له من أهمية تمس الاستقرار النفسي والاجتماعي للأسرة خاصة والمجتمع بشكل عام، ويتضمن التوافق الزواجي السعادة الزوجية والرضا الزواجي الذي يتمثل في التوفيق في الاختيار المناسب للطرف الآخر والاستعداد للحياة الزوجية والدخول فيها، والقدرة على حل مشكلاتها، ومن ثم في النهاية تحقيق الاستقرار الزواجي والسعادة الزوجية. (الأحمد، 2016)

ويرى جاتس وآخرون (Gattis، 2009) أن "التوافق الزواجي مفهوم متعدد الأبعاد يتحدد من خلال درجة التشابه بين الزوجين في الشخصية، لذلك فالفرد يبحث عن زوجه تتفق في سماتها وثقافتها معه" وأضاف (عبد المعطي، 2009) أن "التوافق الزواجي يتضمن التوفيق في الاختيار المناسب والاستعداد للحياة الزوجية، والدخول فيها والحب المتبادل، والإشباع الجنسي، وتحمل المسؤوليات، والقدرة على حل المشكلات، والاستقرار والرضا الزواجي، والسعادة الزوجية والتصميم على مواجهة مشكلاتهما، وتحقيق الانسجام والمحبة بينهما"

أما (القريطي 1998، ص65) فيعرف التوافق الزواجي بأنه "درجة التناغم والتواصل العقلي والعاطفي والجنسي بين الزوجين مما يساعدهما على بناء علاقات زوجية ثابتة ومستقرة وعلى الشعور بالرضا والسعادة، ويعينهما على تحقيق التوقعات الزواجية ومواجهة ما يتصل بحياتهما المشتركة من صعوبات ومشكلات وصراعات."

أما (الصغير، 1428) فيعرف التوافق الزواجي بأنه "عملية تكون فيها احتياجات الزوج من الزوج الآخر مشبعة ومرضية، وتشمل هذه الاحتياجات على الواجبات والحقوق الزوجية، وتبادل العواطف والاتفاق النسبي وتكافؤ الزوجين، وتقارب العادات، والميول والاهتمامات."

والتعريف الإجرائي لتوافق الزواجي هو مدى توافر عناصر التوافق التي تم قياسها في الدراسة الحالية بين الزوجين وهي: الأمان النفسي، الرضا بين الزوجين، التعاون بين الزوجين، التنازلات بين الزوجين، تفهم رغبة الزوجين لبعضهما، اهتمام الزوجين ببعضهما. تحت ظل قوانين تمكين المرأة الجديدة ومدى مساهمتها في تحقيق عناصر التوافق السابق ذكرها.

الدراسات السابقة

يحتوي هذا الجزء على الدراسات السابقة لمحور تمكين المرأة، والدراسات السابقة لمحور التوافق الزوجي، بالإضافة للدراسات السابقة حول تمكين المرأة والتوافق الزوجي:

الدراسات السابقة لمحور تمكين المرأة

دراسة عمر (2020) كشفت عن أن المرأة السعودية تواجه العديد من المعوقات في تحقيق تمكينها، منها: عدم المساواة في التخصصات العلمية، وسياسة التعليم التي تهيئ الفتاة بأن تكون أم بعيد عن نطاق العمل وصقل المهارات والخبرات، وعدم إمكانية قيادة السيارة، وصعوبة إنهاء معاملاتها الشخصية أو التجارية باستقلالية. وتوصي الدراسة بضرورة توعية المرأة وتثقيفها بحقوقها وواجباتها، وتوعية المجتمع بالدور الإيجابي والفاعل الذي تقوم به المرأة، وتوفير مجالات عمل تساهم في رعاية الأسرة، وإنشاء مراكز لأبحاث المرأة والطفولة. تسعى هذه التوصيات إلى تحقيق تمكين المرأة السعودية في جميع المجالات، وتعزيز دورها في المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة.

على المستوى العربي، دراسة Youssef (2020) كشفت عن أن تمكين المرأة هو محدد حاسم لتقدم البلد، وأن التوزيع المتساوي في الحقوق هو السبب الرئيسي لزيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. أجرت الدراسة في دولة الإمارات العربية المتحدة، واختيرت عينة عشوائية من 60 مستجيبًا من ثلاث مؤسسات رعاية اجتماعية. استخدمت الباحثة التحليل أحادي الاتجاه للتباين وتحليل الانحدار المتعدد لتأكيد أي علاقة قائمة بين مؤسسات الخدمة الاجتماعية وتمكين المرأة. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وتمكين المرأة. كما أظهرت النتائج أن النساء من جميع المنظمات المختارة يتمتعن بفرص متساوية من حيث الجنس والجنسيات والحالة الاجتماعية والتعليم والعمر ومكان العمل. لذلك، أعرب المستجيبون عن رأي إيجابي فيما يتعلق بالتوزيع العادل للحقوق والتقدير من أماكن عملهم. أوصت الباحثة بمزيد من الدراسات التي تسلط الضوء على دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق المرأة والطفل في دولة الإمارات.

أجرت تغريد عابد (2018) دراسة بعنوان " دور تمكين المرأة السعودية في رؤية 2030 في تحسين مشاركتها المستقبلية في سوق العمل"، واستخدمت المنهج التحليلي على 150 سيدة سعودية، واستخلصت أنه كلما زاد تمكين المرأة السعودية في رؤية 2030 كلما زادت مشاركاتها المستقبلية بسوق العمل، وكلما ارتفعت متغيرات (المستوى التعليمي، العمر، الدخل الشهري) كلما زاد تمكين المرأة ومشاركاتها المستقبلية بسوق العمل. بينما لا توجد علاقة بين متغيرات (الحالة الاجتماعية، العمل) واستبيان مؤشرات تمكين المرأة في رؤية 2030 واستبيان المشاركة المستقبلية بسوق العمل. إن المستوى التعليمي من أكثر العوامل المؤثرة على الوعي بتمكين المرأة في رؤية 2030 بنسبة 74.9%، والعمر بنسبة 57%. كما أنه من أكثر العوامل المؤثرة على تحسين المشاركة المستقبلية بسوق العمل بنسبة 79.8%، والحالة الاجتماعية بنسبة 70.8%. وتوصي الدراسة بالتركيز على الفئات العمرية الشابة من الخريجات بإتاحة الفرص لهن في كافة المجالات، وعلى ربات البيوت لتحفيزهن للمشاركة في سوق العمل من خلال العمل من المنزل مع متابعة الاهتمام بالأسرة.

دراسة (الخليف، شروق بنت عبد العزيز، 2015) بعنوان "تمكين المرأة السعودية كأحد الحلول للفقر المؤنث" حيث تناولت الدراسة تحليل أحدث البحوث والدراسات العالمية عربياً وأجنبياً عن الفقر المؤنث وتمكين المرأة، وهي دراسة وصفيه تحليلية من خلال منهج المسح المكتبي، وتوصلت النتائج فيما يخص تمكين المرأة السعودية الفقيرة: تجاوب البرامج والمشروعات التنموية التي يُخطط لها أو يجرى تنفيذها مع حاجات ورغبات جماعات المرأة الفقيرة، زيادة الاعتمادات المالية لدعم الأنشطة المختلفة في منظمات المجتمع المدني، تكثيف عقد الدورات والندوات التثقيفية فيما يخص "تمكين المرأة وتأنيث الفقر".

دراسة (هيفاء، شلهوب، 2015) بعنوان "أبعاد تمكين المرأة السعودية" دراسة مسحية من وجهة نظر عينة من أعضاء مجلس الشورى وعينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية. حيث هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد أبعاد تمكين المرأة السعودية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن من أبرز ملامح مفهوم تمكين المرأة السعودية عملية إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على حقوقها الشرعية في المجتمع وتعزيز القوة الشخصية والاجتماعية للنساء لتحسين حياتهن. وأن من أهم مجالات تمكين المرأة السعودية التمكين التعليمي والتمكين الاقتصادي وحصولها على دخل كافٍ لتلبية احتياجاتها.

الدراسات السابقة لمحور التوافق الزوجي

قدم (السعدا والخوري، 2022) دراسة تهدف للكشف عن درجة التوافق الزواجي لدى العاملات وغير العاملات وترتيب عوامل التوافق من وجهة نظرهن، والكشف عن الفروق في التوافق الزواجي بين العاملات وغير العاملات تبعاً لعدة من المتغيّرات؛ وتكوّنت عينة البحث لهم (411) سيدة متزوجة، منهن (199) سيدة عاملة و (210) سيدة غير عاملة، واعتمد الباحثان منهج البحث الوصفي، واستخدموا مقياساً للتوافق الزواجي من إعدادهما بعد التحقّق منه بالطرق العلمية والإحصائية المناسبة، وكانت أبرز النتائج تدل على وجود درجة التوافق الزواجي لدى العاملات مرتفعة، ورتّبن أبعاده كما يلي: التوافق الاجتماعي، التوافق الاقتصادي، التوافق العاطفي، التوافق الأسري، التوافق الفكري. كما ان درجة التوافق الزواجي لدى غير العاملات كانت متوسّطة ورتّبن أبعاده كما يلي: التوافق الأسري، التوافق الاقتصادي، التوافق العاطفي، التوافق الاجتماعي، التوافق الفكري. مما يشير الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي بين العاملات وغير العاملات لصالح العاملات تِبعاً للمتغيّرات الديموغرافية التالية: العمر، المؤهل العلمي، طبيعة السكن، العمر عند الزواج، عدد الأولاد، عدد سنوات الزواج. وقدم الباحثان مجموعة من المقترحات، كان أهمها: المزيد من الإتمام بتمكين المرأة العاملة وغير العاملة من خلال التعليم والتدريب على مهارات الحياة اليومية والأسرية.

دراسة (سعود وأسد، 2018) على ضرورة النضج الانفعالي لزوجين حيث هدفت الدراسة إلى تحديد الاختلافات الهامة في التوافق الزواجي وأنماط التواصل المتقاربة والنضج الانفعالي لدى النساء الباكستانيات اللواتي يعانين من حالات الزواج المبكر والمتأخر، تم استخدام تصميم المقطع العرضي لاختيار عينة من 100 امرأة، (50) عانين من الزواج المبكر، و (50) عانين من الزواج المتأخر، من مدينة لاهور في الباكستان، وكشفت النتائج أن النساء اللواتي يعانين من الزيجات المتأخرة كان لديهن قدر أكبر من النضج الانفعالي المؤدي لتوافق الزواجي، في حين أظهرت النساء اللواتي يعانين من حالات الزواج المبكر يعانين من ضائقة نفسية أعلى، وقد تساعد نتائج هذه الدراسة مقدمي الخدمات على إدراك تأثير الزواج المبكر والمتأخر على الصحة النفسية للمرأة ونضجها الانفعالي وعلى التوافق الزواجي.

قام (شانهونج وإيفا، 2017) بدراسة هدفت الى التعرف على مدى تأثير تجانس الزوجين في الاتجاهات والقيم والعوامل الخمس الكبرى لشخصية على التوافق الزواجي لكل من الزوجين وكانت العينة (291) زوج وزوجة تزوجوا حديثا. وتوصلت الدراسة إلى أن تشابه الزوجين في الثقافة المجتمعية من أقوى العوامل المؤثرة في التوافق الزواجي بعد عوامل الشخصية. أظهرت النتائج ان الأزواج تشابهوا بصورة كبيرة في المجالات المتعلقة بالموقف ولكن القليل في المجالات المتعلقة بالشخصية. لم يكن التشابه بسبب التجانس الاجتماعي أو التقارب. قام المؤلفون بفحص التأثيرات الخطية والمنحنية للتشابه بين الزوجين على المؤشرات الذاتية والمراقب للنوعية الزوجية. تظهر النتائج (أ) ارتباطات إيجابية بين التشابه والجودة الزوجية للمجالات المتعلقة بالشخصية ولكن ليس للمجالات المتعلقة بالموقف، (ب) أن التشابه في خصائص التعلق كان أكثر تنبؤًا بالرضا، (ج) تأثيرات منحنية قوية للأزواج ولكن ليس بالنسبة للزوجات، (د) ظل هذا التشابه الشخصي مؤشرا هاما على الجودة الزوجية حتى عندما تم التحكم في التقييمات الذاتية، و(ه) أن مؤشرات التشابه القائمة على الملف الشخصي كانت أفضل تنبؤات للجودة الزوجية من درجات الفروق المطلقة.

ويتفق ما ذكره (حقي وأبو سكينة، 2009) في كتابهم مع دراسة شانهونج وإيفا حول حاجة العلاقة الزوجية إلى وجود عاطفة متزنة بين الطرفين، بمعنى أن يحرص كلا منهما على وجود مشاعر الحب والمودة والتقدير والارتباط النفسي العاطفي، حتى يصلا إلى أفضل ما يمكن الوصول له في الحياة الزوجية والأسرية من ترابط وتلاحم وألفة ومشاعر مشتركة. ويعني هذا وجود أهداف مشاركة وتعاون بين الزوجين، وبالتالي يصل الزوجان إلى درجة عالية من التفاهم والثقة فيما بينهما والمشاركة في الآراء المختلفة. وبين حقي وأبو سكينة في كتابهم أنه يجب ان ينتمي كلا من الزوجين إلى ثقافة اجتماعية متماثلة، حيث تجمعهم عادات سلوكية متشابهة واتفاق حول التصرفات المختلفة، ولا يمكن بطبيعة الحال أن يتفق شخصان على كافة الموضوعات. ومن هنا فإن نوعا من التوافق يعد ضروريا لاستمرار الحياة الأسرية. وان إن أفضل الزيجات، هي التي تتم بين شخصين يقدران على الزواج ويرغبان فيه، ويتوفر لهما درجة من النضج تجعلهما يحتكمان إلى العقل والمنطق وتقبل ما تأتي به الحياة من مواقف.

الدراسات السابقة حول تمكين المرأة والتوافق الزوجي

على المستوى المحلي، أجرى الشهري (2022) دراسة بعنوان فاعلية الحياة وعلاقتها بالتوافق الزواجي لدى المتزوجات في بعض مناطق المملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات الديموغرافية، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الفروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجات في كل من التوافق الزواجي وفاعلية الحياة وفقًا لبعض المتغيرات الديموغرافية منها مستوى التعليم وسنوات الزواج، والتعرف على العلاقة بين التوافق الزواجي وفاعلية الحياة لدى المتزوجات، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام أبعاد فاعلية الحياة في التنبؤ بالتوافق الزواجي. وقد تكونت عينة الدراسة من سيدة يقطنّ في عدد من مناطق المملكة، وتراوحت أعمارهن بين (30، و49) عامًا، بمتوسط عمري قدره (34) سنة وانحراف معياري (4,11) سنة. وتنوعت الأعمال التي يشغلنها افراد عينة الدراسة، فمنهن المعلمات، والاداريات في مختلف المؤسسات وربات المنازل اللواتي لا يعملن. وقد تم تطبيق مقاييس الدراسة عليهن عبر الإنترنت. والمقاييس المستخدمة في الدراسة هي: مقياس Richards, Ellis& Neill فاعلية الحياة الذي أعده في الأصل ريتشارد، آليس، ونيل، (2002) ومقياس التوافق الزواجي من إعداد إيمان الدعة (2002). وقد كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد فاعلية الحياة وأبعاد التوافق الزواجي بين المتزوجات وفقًا لسنوات الزواج، بالإضافة لوجود علاقة موجبة دالة إحصائيًا بين فاعلية الحياة والتوافق الزواجي، كما كشفت الدراسة عن إمكانية التنبؤ من خلال المتغيرات المستقلة (الثقة في الذات، وفاعلية الذات) بالدرجة الكلية لاختبار التوافق الزواجي لدى المتزوجات. عرف الباحث في دراسته فاعلية الحياة بالثقة في الذات، وفاعلية الذات، وإدارة الضغوط، وتفتُّح الفكر والقيادة، وهي من جوانب تمكين المرأة، وتشير الدراسة إلى أن دور تمكين المرأة بارز وله أثر ايجابي مع التوافق الزواجي في المجتمع السعودي.

وتناولت دراسة (Harahsheh، 2021) أن التعليم لدى الاناث لديه دور وتأثير مباشر على التوافق الزواجي ، هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة التوافق الزواجي لدى الطلاب المتزوجين في الجامعات الأردنية الخاصة الواقعة في شمال الأردن وعلاقته ببعض المتغيرات، وتكونت عينة الدراسة من (293) طالباً متزوجاً. طبقت الدراسة المنهج الوصفي العلائقي. أظهرت النتائج أن درجة التوافق الزوجي كانت موجبة ومتوسطة، ووجود علاقة ارتباط سلبية بين التوافق الزوجي والمتوسط التراكمي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية حسب متغير الجنس لصالح الإناث. من ناحية أخرى لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب متغيرات أعداد الأسرة والدخل الشهري وفترة الزواج مع التأكيد على ذلك. مما يدل على أن تعليم المرأة هو جزء من التمكين ويلعب دورا بارزا في زيادة فرص التوافق الزواجي والاسري.

دراسة (الحلبي والصالح، 2020) بعنوان تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية 2030 وانعكاسه على الاستقرار الأسري وتهدف الدراسة الى الكشف عن العلاقة بين تمكين المرأة السعودية في ظل رؤية 2030 والاستقرار الأسري وأسفرت النتائج على أن المستوى التعليمي كان من أكثر العوامل المؤثرة على الاستقرار الأسري بنسبة 73% ، كلما ارتفع المستوى التعليمي زاد تمكين المرأة وزاد الاستقرار الأسري ، عدم وجود فروق ذات دلالة لمتغير السكن على التوافق الزواجي ، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الوظيفة لصالح العاملات في القطاع الحكومي ، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تبعاً لمتغير الحالة الزواجية لصالح الغير متزوجات يليهن المتزوجات يليهن الأرامل يليهن المطلقات.

دراسة (الجندي، أمينة، 2019) بعنوان اتجاهات المرأة السعودية نحو قيادة السيارة وانعكاساتها على البيئة الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من نساء مدينة مكة المكرمة. حيث هدفت الدراسة إلى قياس نوع اتجاهات المرأة السعودية نحو قيادة السيارة وانعكاساتها على البيئة الاجتماعية، كما هدفت إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه قيادة المرأة السعودية للسيارة، للتوصل إلى جملة من المقترحات التي تساعد على الارتقاء بالمرأة السعودية وتمكينها أكثر من عملية قيادة السيارة، مما يذلل لها الكثير من الصعوبات والمشكلات الحياتية، تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وقد طبقت على عينة من نساء مدينة مكة المكرمة قوامها (736)، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي ،كما استخدمت مقياس نوع اتجاهات المرأة السعودية نحو قيادة السيارة ، وأشارت الدراسة إلى توافق توقيت صدور قرار السماح للمرأة بقيادة السيارة مع طبيعة النقلة الثقافية والحضارية التي يعيشها المجتمع، كما أكدت على فعالية القرار في خفض نسب البطالة والاستغناء عن السائقين الأجانب، وتحقيق التمكين الاجتماعي والاستقرار الأسري للمرأة السعودية ، وتوصلت الدراسة الى مدى وعي المرأة السعودية بأهمية دورها في الأسرة والمجتمع من خلال قيادتها للسيارة كما ساعد ذلك في تحقيق الاستقرار الأسري من خلال تخفيف الأعباء عن الزوج.

دراسة (الكبير، عائشة، 2007) بعنوان خروج المرأة للعمل وعلاقته بتوافقها الزواجي هدفت الدراسة الى التعرف على نوع مهنة المرأة العاملة وعمرها وعدد سنوات زواجها وعدد اطفالها ومستواها التعليمي ونوع سكنها ونوع دخل الأسرة وأثره على توافقها الزواجي وقد أسفرت نتائج البحث على: وجود فروق بين أفراد العينة في جميع أبعاد مقياس التوافق الزواجي وفق متغير المهنة لصالح فئة الطبيبات والممرضات والمعلمات والاداريات، وكلما زادت سنوات عمر الزواج كلما قل التوافق الزواجي، وكلما زاد مدة الزواج قل

التوافق الزواجي، وكلما زاد عدد الأطفال قل التوافق الزواجي، وكلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع التوافق الزواجي، وكلما ارتفع مستوى السكن ارتفع التوافق الزواجي، وكلما ارتفع مستوى الدخل ارتفع التوافق الزواجي وأوصت الباحثة على إجراء بحث مقارن بين العاملات وغير العاملات في التوافق الزواجي، والتأكيد على دور وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة في ابراز أهمية دور المرأة العاملة.

دراسة Burley (1995)، فهي دراسة قديمة نوعا ما لكنها كانت مؤشر واضح لدور لعمليات الاجتماعية والنفسية المختارة داخل الأسرة كعوامل محتملة ذات علاقة بين الصراع بين العمل والأسرة والتكيف الزوجي بين الرجال والنساء المهنيين في الولايات المتحدة. حيث شارك في الدراسة تسعة وسبعون رجلاً و198 امرأة من المتخصصين في علم النفس. تم استخدام نموذج المسار التحليلي لاختبار متغيرين عائليين محددين - تصورات الإنصاف في تقسيم العمل في المنزل الزوجي وتصورات الدعم الاجتماعي للزوجين - كوسطاء محتملين للعلاقة السلبية المقترحة بين الصراع بين العمل والأسرة والتكيف الزوجي. لعب الدعم الاجتماعي للزوج والإنصاف في تقسيم العمل في المنزل الزوجي دورًا وسيطًا مهمًا، وإن كان صغيرًا، في العلاقة السلبية بين الصراع بين العمل والأسرة والتكيف الزوجي للرجال والنساء. على عكس التوقعات، لم يُظهر الجنس أي تأثير غير مباشر بشكل عام على التكيف الزوجي. مما يؤكد ان دور تمكين المرأة واضح في تحقيق التوافق الزواجي، حتى قبل التركيز عليه وتفعيله في اغلب المجتمعات.

أظهرت الدراسات السابقة على مختلف المستويات المحلية كدراسة الشهري، والعالمية كدراسةBurley ، والعربية كدراسة Harahsheh، على دور تمكين المرأة واشكاله وعناصره كالتعليم والقيادة والتفكير الايجابي والمساهمة المالية والثقة بالنفس وغيرها في تحقيق التوافق الزواجي، حيث اشارت جميع الدراسات السابقة المذكورة على ان العلاقة هي علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية. نرى أن الدراسات السابق ذكرها تناولت تأثيرات المتغيرات المختلفة على التوافق الزواجي مثل التعليم وسنوات الزواج وعدد الأطفال ونوع السكن ونوع الوظيفة وفاعلية الذات " أي الثقة بالنفس لدى المرأة " والجدير بالذكر كان لمتغير التعليم دور إيجابي كبير في التأثير على التوافق الزواجي كما في دراسة Harahsheh والشهري والحلبي، وبحسب دراسة العبدلي أسفرت النتائج أنه كلما زادت كفاءة السكن ارتفع التوافق الزواجي وفيما يخص سنوات الزواج وعدد الأطفال كلما ارتفعت عدد السنوات وعدد الاطفال قل التوافق الزواجي بين الزوجين ، واتفقت دراسة العبدلي مع دراسة الشهري و Harahsheh في التأثير الايجابي لمتغير التعليم على التوافق الزواجي.

ونرى أنه لم تتطرق أي دراسة من الدراسات السابقة لتحليل عناصر تمكين المرأة تحليلاً منطقياً لمتغيرات منفردة مثل عمل المرأة وتحديداً في المجالات الجديدة التي لم تكن متاحة للمرأة سابقاً وقيادة المرأة لسيارة وقوانين الأحوال الشخصية الجديدة المعززة لمكانة المرأة واستقلاليتها ، وقانون الولاية على المستوى المحلي فيما يخص الدراسات الموجهة للمجتمع السعودي وهنا كانت دراسة الباحثة لسد الفجوة البحثية و الموجهة لدراسة تأثير عناصر تمكين المرأة ومتغيراته بالتوافق الزواجي حيث وجدت دراسة واحدة فقط تُعنى بهذا الموضوع وهي دراسة (الحلبي، انتصار صالح، 2020) بعنوان تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية 2030 وانعكاسه على الاستقرار الأسري حيث أن الاستقرار الأسري والتوافق الزواجي وجهان لعملة واحدة ولكن الدراسة لم تتناول العناصر الجوهرية لتمكين المرأة واقتصرت فقط على الوظيفة والتعليم والدخل ومكان السكن والعمر للمرأة وتلك العناصر تم البحث فيها وقُتلت بحثاً وهنا أتت دراسة الباحثة لسد الفجوة البحثية التي لم يسبق لأي دراسة من ربط عناصر التمكين الجوهرية للمرأة وتأثيره على عناصر التوافق الزواجي مثل الأمان النفسي والرضا بين الزوجين والتعاون بينهماً وتفهم رغبة الزوجين لبعضهما والتنازلات بين الزوجين وغيرهاً من عناصر التوافق، وهذا الأمر يُعزز من أصالة هذه الدراسة ويميزها عن غيرها من الدراسات وحيث أنها تتضمن أيضاً تمكين المرأة ولكن من خلال الرؤية المستقبلية الحديثة لرؤية 2030.

ولأن تمكين المرأة يعتبر عنصراً جوهرياً وهو أحد المقاييس التي تعبر عن تطور المجتمع وتقدمه، وكذلك الأسرة التي تعد أحد أهم أنظمة المجتمع وأقدمها فقد جمعت دراسة الباحثة ما بين المهم والأهم تمكين المرأة والتوافق الزواجي، فيما أن التوافق الزواجي يُعد أحد الانعكاسات الايجابية والقويمة للأسرة الصحية والمُستقرة، وكذلك تنبع أهمية البحث الحالي من كونه يتناول موضوع تمكين المرأة في ضوء رؤية 2030 ومالها من تأثير كبير في تقدم المجتمع السعودي وتطوره المجتمعي.

منهجية الدراسة

تستخدم الباحثة "الاسلوب الوصفي الكمي" الذي يعتبر نوعا من البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق موضوعية اجتماعية منفردة ومعزولة عن مشاعر ومعتقدات الأفراد، وتعتمد على الأساليب الإحصائية في الغالب في جمعها للبيانات وتحليلها كما تهدف المناهج الكمية في الأساس الى قياس الظاهرة موضوع الدراسة. (ابراهيم، 1996 م، ص41)

وتم اتباع منهج المسح الاجتماعي لجمع بيانات هذه الدراسة من خلال استخدام اداة الاستبانة الكترونية، والتي جمعت البيانات عن طريق الانترنت، فقد تم إرساله الى المدعوين للمشاركة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (واتس آب، تويتر، سناب شات)، سعياً للوصول إلى شريحة متنوعة وثقافات متعددة لأسر المجتمع السعودي، لا سيما مع تباين هذه الأفكار نظراً لتغير نمط الأفكار

المُتبناة من قبل الزوجين والأسر، وتم ذكر موضوع البحث ألا وهو "تمكين المرأة السعودية ". وأداة الدراسة التي استخدمتها الباحثة "الاستبيان الالكتروني" لجمع بيانات البحث الأولية والمتغيرات المتعلقة بتمكين المرأة وتأثيرها على التوافق الزواجي، والتي ستستخدم لمعرفة مدى تأثير عوامل تمكين المرأة على جودة التوافق الزواجي في الأسرة.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع افراد المجتمع السعودي من الجنسين ومن كافة والمستويات الاجتماعية والثقافية والتعليمية ومن مختلف مناطق المملكة، سواء أكان متزوجا ام سبق له تجربة الزواج. وتم اختيار عينة عشوائية عنقودية احتمالية؛ لأن المجتمع الذي نتعامل معه في هذا البحث هو مجتمع متجانس ويتشابه فيما بينه في الخصائص العامة، بغض النظر عن كونه مجتمع صغير أو كبير، توفر فيه شرط أن يكون مجتمع موزعًا في أكثر من مكان جغرافي. (الضحيان، حسن، 2002، ص 272) وبحيث تكون هذه العينة المختارة قادرة على تمثيل افراد المجتمع السعودي في معظم مناطق المملكة.

تم تحديد حجم العينة باستخدام موقع RAOSOFT وقمنا بحسابها بناء على نسبة توفر الخاصية المحايدة = 0.50 ونسبة خطأ تساوي 0.05 ودرجة معيارية مقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وساوت عينة البحث حوالي 242 شخص من افراد المجتمع السعودي الذي سبق وان مر بتجربة الزواج. ويشتمل مجتمع الدراسة على عينة من أسر المجتمع السعودي، وعدد المبحوثين عبارة عن 242 مبحوث، واستغرق جمع بيانات الدراسة من خلال نشر الاستبيان الإلكتروني في مواقع التواصل الاجتماعي لمدة 13 يوم.

المحور الأول: تمكين المرأة

تعد الأسرة نواة المجتمع السعودي، حيث يربي أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تتضمنه من الولاء والطاعة واحترام النظام وتنفيذه، وتحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم. (الأحمد، 2016) فالتمكين هو امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصر مشارك بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الآخر الذي قد يكون فرد أو جماعة أو مجتمع بأكمله (بلول، 2009). وتمكين المرأة هو تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا وجماعيا بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علاقات القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل. (الأحمد، 2016)

أنواع تمكين المرأة

- التمكين الاجتماعي

التمكين الاجتماعي هو مفهوم متعدد الأوجه يتمحور حول تعزيز مشاركة المرأة في الشؤون المجتمعية على المستويين المحلي والعربي. ويؤكد الدور الحاسم الذي تلعبه المرأة في غرس القيم الإيجابية في الأسرة والمجتمع وقدرتها على المساهمة في مختلف الجوانب التنموية (Kabeer, 1999). يعد التعاون بين المنظمات النسائية الوطنية والعربية أمرًا أساسيًا لمعالجة التمييز ضد المرأة بجميع أشكاله.

وتسلط دراسة زعلوك (2015) الضوء على متطلبات تمكين المرأة اجتماعيا. ويخلص البحث إلى أن تمكين المرأة يمتد إلى ما هو أبعد من مجرد المشاركة في العمل مدفوع الأجر؛ فهو يتطلب تكامل عوامل متعددة. الدعم من عائلة الزوج، والتفاني في العمل، والذكاء، وحتى المظهر الشخصي يمكن أن يؤثر على تحقيق التمكين. بالإضافة إلى ذلك، تعد القدرة على إقامة علاقات اجتماعية ناجحة واتخاذ قرارات مستنيرة من العوامل المساهمة الأخرى. وبالتالي، يمكن للمرأة أن تحقق التمكين من خلال دمج هذه العناصر المتنوعة، سواء من خلال التحسين الذاتي المستمر أو من خلال الاستفادة من دعم أسرها ومجتمعاتها. ويؤكد هذا التفاعل المعقد بين هذه العوامل على الدور المحوري للمرأة في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والمساواة والعدالة في المجتمعات المحلية والعربية على حد سواء(البياتي، 2022).

- التمكين الاقتصادي:

التمكين الاقتصادي هو جهد متضافر لتوسيع مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية وتعزيز مشاركتها في سوق العمل، بهدف تعزيز استقلالها المالي وتحسين وضعها الاقتصادي.وفقا لدوفلو (2013). فى بحثها بعنوان "تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية"، بحثت دوفلو في العلاقة المباشرة بين تمكين المرأة والتقدم الاقتصادي. وكشفت الدراسات والمقابلات التي أجرتها أن الفقر وعدم المساواة بين الجنسين يشكلان عوائق كبيرة أمام التمكين الاقتصادي للمرأة، مما يحد من فرص عملهما. وبالتالي، أكد البحث على الدور الحاسم لتمكين المرأة كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أكدت دراسة الصباح في عام 2018 على أهمية دمج المرأة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة. وأبرزت الدراسة أن إقصاء المرأة يؤدي إلى هدر طاقتها الكامنة، مما يعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولتعزيز هذه النتائج، خلص البحث إلى أن رفع مستوى الوعي حول أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال البرامج التعليمية التي

تعزز ثقافة المساواة واحترام حقوق الإنسان أمر حتمي. كما أكد على ضرورة تنمية مهارات المرأة التي تعزز تمكينها الاقتصادي والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية الداعمة للنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة(الكعبي، 2020).

- التمكين السياسي:

يشمل التمكين السياسي الجهود الرامية إلى تضخيم تأثير المرأة في عالم السياسة، والسعي إلى زيادة حضورها ومشاركتها في هياكل صنع القرار. ويشمل هذا المسعى التمكيني تعزيز تمثيل المرأة في أدوار صنع القرار، سواء داخل الهيئات الحكومية أو داخل الكيانات السياسية مثل الأحزاب والنقابات والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني(حوى، & فاتن حسين،2019). هدفها الشامل هو رفع دور المرأة في المجال السياسي وتوسيع تمثيلها في المنصات المحلية والإقليمية والدولية.

وفي دراسة أجراها بلعربي عام 2017، تناولت وضع المرأة في تونس والجزائر فيما يتعلق بالتمكين السياسي، تم التركيز على الخطوات المتخذة نحو تحقيق هذا التمكين. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المعوقات والاستراتيجيات التي تستخدمها الدول لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة وفهم أثر التحولات السياسية في تعزيز حضور المرأة في المجالات الجديدة. ومن خلال تحليله، كشف البحث أن النساء ما زلن يعانين من التهميش والتمييز داخل المشهد السياسي. وحدد التقرير عوائق متعددة أمام تمكينهن، بما في ذلك الثقافات والمعتقدات المجتمعية، إلى جانب نقص الوعي بأهمية التمكين السياسي بين المنظمات والجمعيات المكرسة لحقوق المرأة (Reshi, Sudha, 2022). وعليه أوصت الدراسة بضرورة صياغة سياسات جديدة تعمل على تعزيز حضور المرأة في مراكز صنع القرار. كما دعت إلى إنشاء آليات مراقبة داخل الهيئات الحكومية للإشراف على الإجراءات الحكومية وضمان القضاء على التمييز على أساس الجنس. علاوة على ذلك، أكد البحث على أهمية تحويل المنظمات النسوية إلى مؤسسات فاعلة تقودها قيادات مؤهلة ومدربة قادرة على إحداث التغيير المجتمعي الإيجابي المنشود من خلال التمكين السياسي للمرأة (Duflo, 2012).

- التمكين القانوني:

يشمل التمكين القانوني بذل جهود شاملة تهدف إلى تأمين أدوار المرأة وحقوقها من خلال إطار قانوني متعدد الأوجه. ويهدف هذا الإطار إلى تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وحماية حقوقها من خلال مراجعة التشريعات التي قد تفرض حدوداً وقيوداً على أدوارها وفي الوقت نفسه رفع مستوى الوعي حول حقوق المرأة في المجتمعات العربية. وفي عام 2004، أكدت منظمة المرأة العربية (المجلس القومي للمرأة) التزامها بتحقيق التمكين القانوني للمرأة. وتشمل مهمتها مراجعة التشريعات التي تعرقل وتحد من دور المرأة. كما تركز المساعي القانونية على تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تحفظ حقوق المرأة في مختلف المجالات المدنية، حتى في ظل التحديات والتوازنات المجتمعية.أكدت دراسة العبد الكريم عام 2014 على ضرورة المتابعة المستمرة وتعزيز التشريعات العربية المتعلقة بحقوق المرأة. وتتعاون منظمة المرأة العربية مع خبراء قانونيين لتحقيق هذا الهدف وتدعو البلدان إلى تعزيز الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني أثناء صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالمرأة. ويؤكد البحث كذلك على أهمية تعاون منظمة المرأة العربية مع الجهات الدولية والإقليمية في تقديم برامج تمكين المرأة العربية.

- التمكين المؤسسي:

يشكل التمكين المؤسسي مسعى متضافراً لتعزيز وتحصين أسس المنظمات والجهات المكرسة لدفع عجلة التقدم والتنمية في مجال قضايا المرأة (عدان، & نبيلة، 2019). ويستلزم هذا الشكل من التمكين زيادة دور ومساهمات جميع المنظمات المشاركة في اهتمامات المرأة مع تعزيز قنوات الاتصال الفعالة بين صانعي السياسات والمكلفين بصياغة السياسات التي تعزز وضع المرأة في مختلف القطاعات. وكما أوضح قنديل في عام 2005، يسعى التمكين المؤسسي إلى بناء أطر قوية ودائمة للمنظمات والجمعيات التي تعمل من أجل النهوض بالمرأة. وتعزز هذه الأطر قدرة هذه المؤسسات على تنفيذ البرامج والمشاريع التي تعزز دور المرأة في المجتمع.

أكدت دراسة بلعربي عام 2017 على أهمية تحويل المنظمات النسوية إلى مؤسسات كفؤة تقودها قيادات مؤهلة ومدربة تدريباً جيداً. وتهدف هذه المؤسسات إلى إحداث تغيير إيجابي ومؤثر في المجتمع من خلال تمكين المرأة وتعزيز أدوارها. وتؤكد الجهود المبذولة في التمكين المؤسسي على أهمية تطوير الهياكل والقدرات التنظيمية مع إنشاء شبكات اتصال قوية بين المؤسسات والهيئات الحكومية وصناع القرار.

أبعاد تمكين المرأة

تشمل أبعاد تمكين المرأة جوانب مختلفة من حياة المرأة ودورها في المجتمع، وتتشابك وتساهم بشكل جماعي في تمكينها بشكل عام (شلهوب ,عبدالرحمن ,2017). ويشمل هذا النهج الشمولي البعد المعرفي، مع التركيز على فهم المرأة لأسباب تبعيتها ومشاركتها الفعالة في التغيير الاجتماعي والتفكير النقدي لتحدي عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي. ويؤكد البعد الاقتصادي على مشاركة المرأة في الأنشطة المدرة للدخل، ومنحها الاستقلال المالي وتقليل الاعتماد الاقتصادي. ويضمن البعد الصحي حصول المرأة على الخدمات الصحية

المناسبة، بما في ذلك التأمين الصحي والرعاية الصحية للأسرة، مع إتاحة الوقت لمسؤوليات رعاية الأطفال. أما البعد الاجتماعي فيركز على امتلاك المرأة المعرفة والمهارات والقدرات التي تمكنها من التعليم والمشاركة الفعالة في المجتمع. ومن الناحية الثقافية، فهو يمكّن المرأة من التغلب على التحديات الحالية مع اعتناق القيم الثقافية، وخاصة في إطار المبادئ الإسلامية (مهناوى، احمد ,2018).

ويؤكد البعد الاجتماعي للمرأة مرة أخرى دورها المؤثر في المجتمع، والمساهمة في تقدمه ومواءمته مع وتيرة الحضارة. ويسخر البعد التنموي قدراتهم البشرية لتحقيق النمو الاقتصادي، بما في ذلك المشاركة في عمليات صنع القرار وإزالة العوائق التي تعترض تقدمهم (بسري، محمد ,2022). ويعزز البعد الاقتصادي بعد إعادة النظر في مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية، ويعترف بالقيمة الاقتصادية لعملهم غير مدفوع الأجر، ويضمن حقوق الملكية، ويعزز الاستقلال المالي. وأخيرا، فإن البعد السياسي يمكّن المرأة من التأثير على السياسات والعمليات الحكومية، والاعتراف بها كمشاركات حيويات في المجال السياسي، وتمثل شريحة كبيرة من المجتمع. تعمل هذه الأبعاد بشكل جماعي على تمكين المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكينها من المشاركة بنشاط في جميع جوانب المجتمع، والمساهمة في نهاية المطاف في التقدم الاجتماعي والتنمية (الطائي,2022).

مبادئ تمكين المرأة

هناك اربع مبادئ وفقا لشلبي، ذكي. (2021). تتمثل فى الاتى:

1. **المشاركة:** حيث يعد مبدأ المشاركة من أهم مبادئ التمكين حيث أنه يبني أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها.
2. **الاعتماد على الذات:** يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.
3. **العدالة المجتمعية:** حيث يسعى إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيدا عن التحيز الشخصي.
4. **البدء مع المجتمع من حيث هو:** حيث يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي، ثم مساعدتها على تنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ومحاولة تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

أهداف تمكين المرأة

يهدف تمكين المرأة كما تم تحديده في الوثيقة الختامية للمؤتمر إلى تحقيق مساواة بين الرجل والمرأة وتوفير فرص للمرأة، كما يهدف أيضًا إلى تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية عن طريق دمجها الكامل في الأنشطة السكانية والصحية والتعليمية، سواء كشريك نشط أو كمستفيد. (عبد اللطيف وآخرون، 2005)

معوقات تمكين المرأة

رغم الانجازات التي سجلت على مستوى تحسين وضع المرأة وتمتعها بحقوقها مازالت بعض المعوقات قائمة والتي تحول دون تمكين المرأة، ولا زالت مبادرات واستراتيجيات تمكين المرأة في المجتمع تواجه العديد من التحديات والمعوقات، ويمكن تصنيف هذه المعوقات كما يلي:

1. **معوقات اجتماعية:** يتفق (محرم، 1990، 10) و(سامية الساعاتي، 2003، 76) على أن المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة تشمل الأمية والتعليم المحدود والقيم الاجتماعية وعدم المساواة بين الرجل والمرأة. وأظهرت دراسة كاظم أن العوامل الاجتماعية تعتبر العائق الرئيسي لتمكين المرأة.
2. **معوقات اقتصادية:** يلخصها (درويش، 2004، 11) في التوازن بين الواجبات المنزلية والعملية، عزوف الرجال عن المشاركة وتحمل أعباء عمل المرأة، عدم توفر التسهيلات الأسرية، وصعوبة قبول قرارات المرأة في مجتمعاتنا العربية. كما أظهرت دراسة كاظم أن العوامل الاقتصادية هي العائق الثاني الأكثر أهمية.
3. **معوقات سياسية:** كثير من الباحثين، مثل (كمال، 2003، 90) و (الجوهري، 2002، 347) و (نوير، 2002، 18)، يتفقون على أن هذه المعوقات تتمثل في تأثير الموروثات الثقافية، التمييز ضد المرأة، عدم رغبتها وقلة ثقتها بنفسها، وعدم اعتراف قادة الأحزاب بدور المرأة.

رؤية المملكة 2030 وتمكين المرأة السعودية

يؤكد (الحامد وجمجوم، 2009) على ضرورة توسيع فرص عمل المرأة واستثمار طاقتها، وزيادة مشاركتها الاقتصادية

والسياسية في المملكة العربية السعودية. بناءً على المسح الاحصائي الذي قامت به الهيئة العامة للإحصاء عام 2017، فإن هناك تحديات تواجه المرأة السعودية مثل معدلات الأمية المرتفعة وانخفاض نسبة التعليم الجامعي ومشاركتها في القرارات السياسية والمجالات الاقتصادية. ومن جانبه، يعتبر (البقمي، 2019) المرأة السعودية عنصرًا مهمًا في رؤية المملكة 2030، ويهدف البرنامج إلى زيادة مشاركتها في سوق العمل وتعزيز دورها في تنمية المجتمع والاقتصاد.

المواثيق الدولية وتمكين المرأة

هناك عدة اتفاقيات دولية تهتم بتمكين المرأة وحقوقها، مثل الاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة، واتفاقية إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، والإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى اتفاقية الرضا بالزواج وحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج، والوثيقة الختامية لمؤتمر بيجين 1995 وخطة العمل العالمية. (النمري، 2014)

موقف الإسلام من تمكين المرأة

أتى الإسلام لدعوة البشرية إلى عبادة الله وحده وإصلاح النفس من التعصب والقومية والديانات المحرفة. حيث أعطى المرأة حقوقها ورفع مكانتها، بالإضافة إلى حقوق خاصة بطبيعتها. يشمل ذلك حقها في التعليم والتعلم، وحقوقها المالية في التملك والعمل والإرث والتعامل المالي. كما أقر أيضًا الزواج الشرعي وحفظ حقوق الزوجة والزوج وأسس للتعاون والمشاركة بينهما. (النمري، 2014)

المحور الثاني: التوافق الزوجي

يشير التوافق الزوجي إلى وجود علاقة زوجية قوية وآمنة (الصغير، 1428 هـ، ص19). وفقًا للصمادي والطاهات (2005، ص39)، يعني التوافق الزواجي وجود تقارب وتوافق نفسي وعلمي واجتماعي وعقلي وبيئي بين الزوجين، مع قبول إيجابيات وسلبيات الآخر والقدرة على التواصل وحل الخلافات. ووفقًا لـ(وليام لو)، التوافق الزواجي يشمل تجنب المشكلات أو حلها، وتقبّل المشاعر المتبادلة، والمشاركة في المهام وتحقيق توقعات الزوجية، وتواجد آراء وتماسك وتعبير عاطفي لدى الزوجين، وتلبية حاجاتهما الجنسية والعاطفية لتحقيق السعادة والرضا (حقي وأبو سكينة، 2009م، ص30).

متطلبات التوافق الزوجي

يتضمن التوافق الزواجي عدة عناصر مهمة. أولاً، يتعلق بمشاركة الخبرات والاهتمامات والقيم بين الشريكين. ثانياً، يتطلب احترام فردية الشريك واحترام حاجاته وأهدافه ومزاجه. ثالثاً، يشمل المحافظة على خطوط اتصال مفتوحة والتعبير عن المشاعر بصراحة. رابعاً، يتضمن توضيح الأدوار والمسؤوليات المتوقعة من كل شريك. خامساً، يتعلق بالتعاون في اتخاذ القرارات وحل المشكلات وتربية الأطفال. وأخيراً، يشمل الحصول على إشباع جنسي متبادل بين الشريكين (حقي وأبو سكينة، 2009، ص43).

أسس التوافق الزوجي

يحتاج صرح الزواج إلى بعض الأساسيات الضرورية للمساعدة على نجاحه، والتي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق قدر من التوافق بين الزوجين، وهذه الأسس هي:

1. **ثقافة اجتماعية متماثلة:** يجب أن يتشابه الزوجان في الثقافة الاجتماعية والعادات السلوكية والتصرفات المختلفة لضمان استمرار الحياة الأسرية. وعلى الرغم من عدم الاتفاق في كل الموضوعات، إلا أن التوافق يعتبر ضرورياً. وتشير دراسة حديثة إلى أن تجانس الزوجين في الثقافة المجتمعية يعد واحداً من أقوى العوامل المؤثرة في التوافق بعد العوامل الشخصية (حقي وأبو سكينة، 2009؛ شانهونج وإيفا، 2017).
2. **النضج الانفعالي:** تتطلب الزيجات الناجحة ثنائيًا يقدِّر الزواج وينضج عاطفيًا، يمتلك التفكير العقلاني ويقبل تحديات الحياة (حقي وأبو سكينة، 2009). دراسة سعود وأسد (2018) أكدت أن التوافق الزواجي يعتمد بشكل كبير على النضج الانفعالي، وأظهرت أن التشابه الثقافي يُعتبر أحد أقوى العوامل المؤثرة في التوافق الزواجي بعد العوامل الشخصية. النساء اللواتي تأخر زواجهن يتمتعن بنضج انفعالي أعلى، في حين تعاني النساء اللواتي تعرضن لزيجات مبكرة من ضغوط نفسية. هذه النتائج تساعد مقدمي الخدمات في فهم تأثير الزيجات المبكرة والتأخر على الصحة النفسية والتوافق الزواجي للنساء.
3. **التعارف العميق:** تحتاج رابطة الزواج إلى تعارف كلا من الزوجين تعارفاً كاملا، حتى تتوفر لهم فرص النجاح والاستمرارية فيه.
4. **الاتزان العاطفي:** تحتاج العلاقة الروحية إلى وجود عاطفة متزنة بين الطرفين، بمعنى أن يحرص كلا منهما على وجود مشاعر الحب والمودة والتقدير والارتباط النفسي العاطفي، حتى يصلا إلى أفضل ما يمكن الوصول له في الحياة الزوجية والأسرية من

ترابط وتلاحم وألفة ومشاعر مشتركة. (حقي وأبو سكينة، 2009) وهذا ما أشارت إليه (أمينة الهيل 2018) حيث توصلت الى أن التوافق الزواجي والعلاقات الزواجية تعتمد غلى تغلب الجانب الوجداني والمعنوي على الجانب العقلي الذي لا يمكن أن نهمل دوره وأوصت بضرورة اجراء دراسات تتناول شخصية الزوجة وأساليب المعاملة الزواجية وعلاقتهما بالتوافق الزواجي.

5. **المشورة في الرأي:** ويعني هذا وجود أهداف مشاركة وتعاون بين الزوجين، وبالتالي يصل الزوجان إلى درجة عالية من التفاهم والثقة فيما بينهما والمشاركة في الآراء المختلفة. (حقي وأبو سكينة، 2009)

عوامل التوافق الزوجي

1. **تحقيق التوافق الجنسي:** العلاقة الزوجية تؤثر على الرابطة والمودة بين الزوجين، والتفاعل اللطيف يؤدي إلى علاقة أسرية طيبة. التوافق الجنسي يقوي العلاقة وفقده يؤدي إلى الصراعات. (العزة، 2000)
2. **طفولة الزوجين:** تأثير خبرة الطفولة على توافق الزوجين يكون إيجابيًا أو سلبيًا. الأطفال السعداء في طفولتهم علاقاتهم الزوجية جيدة، بينما الأزواج غير المتوافقين طفولتهم غير مستقرة. (العزة، 2000)
3. **الوضع المالي:** الخلافات المالية بين الزوجين قد تنشأ بسبب اختلاف في التدبير والتقدير لميزانية الأسرة، حيث يتهم الزوج زوجته بالقصور والإساءة في التصرف، بينما تتهمه هي بالبخل والتقدير. قد تنجم عن ذلك مشاكل زوجية وعدم السعادة. (العزة، 2000)
4. **دور أهل الزوجين:** تعلق الزوج بوالديه يؤثر في توافقه مع الزوجة، وقد يتسبب اختلاف العادات وعدم موافقة الأهل على الزواج في فشل العلاقة الزوجية. الدعم الوالدي يسهم في تعزيز توافق الأزواج، ومشكلات بعض الزوجات تعود لسلوك الأمهات العدواني قبل الزواج. (العزة، 2000)
5. **التكامل:** التكامل بين الزوجين يساعد على ترسيخ التوافق الزوجي وتحقيق توقعاتهما. توزيع المسؤوليات والأدوار يعزز التكامل وزيادة قدرة الزوجين على التكيف. عدم التكامل يؤدي إلى التنافر. (العزة، 2000)
6. **الأطفال:** وجودهم أحد عوامل استقرار الأسرة، وتحقق التقارب والحب بين الزوجين، الأمر الذي يسهم في تحقيق التوافق الزواجي بينهما، فالأطفال يشبعون دوافع الأبوة والأمومة في الزوجين. (العزة، 2000)
7. **الدين والعقيدة:** مما لا شك فيه أن التزام الزوجين بالدين وتعاليمه وتطبيق أحكامه المتعلقة بحقوق الزوجين وطرق التعامل بينهما، وواجبات كل منهما تجاه الآخر هو من الأسباب التي تساعد على تحقيق التوافق الزواجي. (العزة، 2000).
8. **الشخصية:** الثبات الانفعالي والثقة بالنفس والتعاون وتحمل المسؤولية يساهمون في التوافق الزواجي (الخالدي والعلمي، 2000). دراسة شانهونج وإيفا (2017) توصلت إلى أن تشابه الزوجين في عوامل الشخصية يؤثر بشكل أقوى على التوافق الزواجي من عوامل أخرى مثل التدين والثقافة.

التحليل الإحصائي والاجتماعي لبيانات الدراسة

تحليل بيانات الدراسة يهدف لتحقيق الهدف الرئيسي والكشف عن أثر تمكين المرأة على التوافق الزواجي وتأثير القوانين والنظم المتعلقة بها. استخدمت الباحثة منهج البحث الوصفي الكمي الاستقصائي وأداة الاستبانة الإلكترونية لجمع البيانات من عينة الدراسة التي تتألف من 242 مشاركًا. تم استخدام قائمة استقصاء تم تطويرها بعناية لتسهيل تسجيل تقديرات المشاركين وتحليل البيانات إحصائيًا.

القسم الأول: المتغيرات الديموغرافية تتضمن الجنس، العمر، الوظيفة، الحالة الاجتماعية، الدخل، عمر الزواج، نوع الزواج، وطريقة الزواج.

القسم الثاني: عوامل التمكين المؤثرة في التوافق الزواجي تتضمن أربعة أبعاد: قوانين الأحوال الشخصية، نظام الولاية، حق المرأة في العمل، وقيادة المرأة للسيارة. يهدف ذلك إلى قياس مدركات مفردات العينة لمدى أثر تمكين المرأة في التوافق الزواجي.

تم إجراء اختبار مبدئي للقائمة عن طريق عرضها على عينة مكونة من 30 فردًا من مجتمع الدراسة للتحقق من فهمهم واستيعابهم للعبارات. استنادًا إلى النتائج الإحصائية، تم إجراء بعض التعديلات على المفاهيم والمصطلحات لتتوافق مع المفاهيم السائدة للمشاركين وتعزيز فهمهم لها. قائمة الاستقصاء صممت على غرار مقياس ليكرت الثلاثي، حيث تم تصنيف الإجابات على مقياس من "موافق" إلى "غير موافق" بوزن نسبي يتناسب مع المستويات المحددة كالتالي: موافق = 5، محايد = 3، غير موافق = 1. تم الاعتماد على هذه النتائج الإحصائية لتقدير الصدق البنائي للقائمة.

اختبارات صدق قائمة الاستقصاء

يُعد صدق قائمة الاستقصاء أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها تصميم أداة جمع البيانات؛ وذلك لمواجهة عقبات قياس مُتغيّرات الدراسة، ويُقصد بصدق المقياس: تحديد إلى أي درجة يقيس المقياس الغرض المُصمّم من أجله. وللتحقّق من صدق المقياس، أُعتمد على أسلوبين، وهما:

الصدق الظاهري: استخدمت الباحثة أسلوب شمولي لتقدير صدق أداة القياس من خلال مراجعة المحكمين وتعديل بعض العبارات للحصول على القائمة النهائية.

الصدق البنائي: للتّعرّف على صدق الاتساق الداخلي، ومدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي للمحور؛

استخدم مُعامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي للمحور، كما يلي:

جدول (1): نتائج معامل بيرسون بين درجة العنصر والمحور لعبارات محاور الدراسة

المحور	رقم العبارة	مُعامل ارتباط العبارة بالمحور	المحور	رقم العبارة	مُعامل ارتباط العبارة بالمحور
	12	**0.975	قوانين الأحوال الشخصية	1	**0.965
	13	**0.723		2	**0.945
	14	**0.744		3	**0.980
	15	**0.735		4	**0.945
	16	**0.815	نظام الولاية	5	**0.910
	17	**0.809		6	**0.930
قيادة المرأة للسيارة	18	**0.596		7	**0.907
	19	**0.520		8	**0.912
	20	**0.539		9	**0.594
	21	**0.794	حق المرأة في العمل	10	**0.948
	22	**0.763		11	**0.924

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

اختبار ثبات قائمة الاستقصاء

يجب أن تتمتع أداة جمع البيانات بخاصية الثبات قبل استخدامها. الثبات يعني قدرة الأداة على تكرار النتائج في ظروف متشابهة. قياس ثبات المقياس ضروري للحصول على نتائج صحيحة وموثوقة. تقييم ثبات أداة القياس يستخدم معامل "ألفا كرونباخ"، قيم الثبات لمقاييس المتغيرات موضحة في جدول 2.

جدول (2): نتائج اختبار الثبات والاحصاءات لمتغيرات الدراسة

المُتغيّرات	عدد العبارات	مُعامل ألفا كرو نباخ
قوانين الأحوال الشخصية	4	0.952
نظام الولاية	5	0.916
حق المرأة في العمل	8	0.703
قيادة المرأة للسيارة	5	0.938

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

ويبيّن الجدول السابق قيم الثبات لمقاييس مُتغيرات الدراسة؛ حيث تراوحت قيم مُعامل ألفا بين 0.703 و0.952، وهي قيم أكبر من 0.7، وهو الحد الأدنى المقبول للحكم على ثبات المقياس، وبذلك يتضح أن جميع المقاييس المُستخدمة في الدراسة تتمتّع بدرجة جيدة من الثبات.

السمات

سنحلل سمات عينة الدراسة الديموغرافية مثل الجنس، العمر، الوظيفة، الحالة الاجتماعية، الدخل، نوع الزواج، وطريقة الزواج. استهدفت الدراسة عينة بحث تضم 250 شخصًا سعوديًا سبق لهم تجربة الزواج. تم استبعاد إجابات 8 أشخاص غير مكتملة من التحليل، لذا تتألف العينة الحالية من 242 متزوجًا أو متزوجة من أسر المجتمع السعودي.

جدول (3): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	59	24.4
أنثى	183	75.6
المجموع	242	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

يتضح من الجدول 3 أن 183 من عينة الدراسة يمثلن ما نسبته 75.6% من إجمالي عينة الدراسة من الإناث وهن الفئة الأكثر من عينة الدراسة، بينما 59 من يمثلون ما نسبته 24.3% من إجمالي عينة الدراسة من الذكور، ما يدل على مرئيات أكثر قرباً لموضوع الدراسة.

جدول(4): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
30 فأقل	66	27.3
40-31	108	44.6
41 فأكثر	68	28.1
المجموع	242	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

يوضح الجدول 4 أن 108 من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 44.6% من إجمالي عينة الدراسة ممن أعمارهم من 31 إلى 40 سنة، وهم الفئة الأكثر من عينة الدراسة، مما يدل على ان اغلب المشاركين في هذه الدراسة هم من فئة الشباب الناضج، مما يضمن توقع مرئيات أكثر نضجاً حيال مفردات الدراسة.

جدول(5): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة
طالب	23	9.5
ربة منزل	58	23.9
موظف قطاع خاص	31	12.8
موظف حكومي	73	30.2
أبحث عن عمل	31	12.8
صاحب مشروع خاص	21	8.6
متقاعد	5	2
المجموع	242	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

يتضح من الجدول 5 أن 73 من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 30.1% من إجمالي عينة الدراسة من موظفي الحكومة، وهم الفئة الأكثر من عينة الدراسة، بينما 58 من يمثلون ما نسبته 24.0% من إجمالي عينة الدراسة من ربات المنازل، وبالمرتبة الثالثة من الباحثين عن العمل بنسبة 21.8%. وتمثل الشرائح الثلاث الفئات الأكثر تمثيلاً لعينة الدراسة.

جدول (6): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الحالة الاجتماعي

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
متزوج	232	95.9
غير متزوج	10	4.1

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
المجموع	242	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

يتضح من الجدول 6، أن 232 من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 95.8% من إجمالي عينة الدراسة من المتزوجين وهم الفئة الأكثر من عينة الدراسة، ما يعطي إشارة إلى قرب عينة الدراسة لموضوع الدراسة عن التوافق الزواجي.

جدول (7): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المرتب الشهري

المرتب الشهري	التكرار	النسبة
5 آلاف فأقل	73	30.1
10-5 آلاف	64	26.4
15-10 ألف	59	24.4
أكثر من 15 ألف	46	19
المجموع	242	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

يتضح من الجدول 7 أن 73 من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 30.1% من إجمالي عينة الدراسة ممن مرتباتهم أقل من 5 الاف ريال وهم الفئة الأكثر من عينة الدراسة، بينما 64 يمثلون ما نسبته 26.4% من إجمالي عينة الدراسة ممن مرتباتهم ما بين 5 إلى 10 آلاف ريال.

جدول (8): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير عمر الزواج

عمر الزواج	التكرار	النسبة (%)
أقل من سنة	13	5
5-2	39	16
10-6 سنوات	67	28
15-11	42	17
20-16	30	12
25-21	23	10
26 سنة فأكثر	28	12
المجموع	242	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

يتضح من الجدول 8 أن 67 شخصًا في عينة الدراسة يمثلون 27.7% من إجمالي العينة، لديهم مدة زواج تتراوح بين 6-10 سنوات ويشكلون الفئة الأكثر تمثيلاً. توزع بقية الفئات بشكل متقارب، مما يعكس تمثيل عينة الدراسة لمختلف فئات المشاركين في موضوع التوافق الزواجي. يجدر بالذكر أن الأشخاص غير المتزوجين قد دخلوا في الفئة الأولى لأقل من سنة.

جدول (9): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير نوع الزواج

نوع الزواج	التكرار	النسبة
زواج داخلي من نفس المنطقة.	62	25.6
زواج داخلي (من نفس العائلة أو من نفس القبيلة)	137	56.6
زواج خارجي من منطقة أخرى بالمملكة	40	16.6
زواج من خارج المملكة.	3	1.2
المجموع	242	%100
نوع الزواج	التكرار	النسبة
زواج داخلي من نفس المنطقة.	62	25.6
زواج داخلي	137	56.6

نوع الزواج	التكرار	النسبة
(من نفس العائلة أو من نفس القبيلة)		
زواج خارجي من منطقة أخرى بالمملكة	40	16.6
زواج من خارج المملكة.	3	1.2
المجموع	242	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

يتضح من الجدول 9 أن 137 شخصًا يمثلون 56.6% من إجمالي العينة، قد تزوجوا من نفس العائلة أو نفس القبيلة (زواج داخلي)، وهم الفئة الأكثر تمثيلاً. يتوافق ذلك مع الثقافة المحلية ويشير إلى أن التوافق الزواجي قد يكون بسبب التجانس بين الزوجين في طبائعهم لأنهم من نفس المنطقة أو القبيلة. هذه الملاحظة مدعومة بما ذكرته الباحثة هند: "لأنه ولد عمي وفاهمين بعض من أول" (2، هند، 41).

جدول (10): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير طريقة الزواج

الجنس	التكرار	النسبة
تم الزواج عن طريق تنسيق الأهل	176	72.73
تم التعارف عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	9	3.72
تم الزواج عن طريق تنسيق بعض الأصدقاء	26	10.74
تم الزواج عن طريق تعارف الزوجين ببعضهما	31	12.81
المجموع	242	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

يتضح من الجدول 10 أن 176 من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 72.73% من إجمالي عينة الدراسة تم زواجهم عن طريقة تنسيق الأهل وهم الفئة الأكثر من عينة الدراسة، وهذا السائد في تنسيق الزواجات في المجتمع.

تتألف عينة الدراسة بشكل رئيسي من الذكور بنحو 75% في فئة الشباب الناضج 31-40 عامًا يعملون في القطاع الحكومي أو الخاص ولديهم مستوى معيشي متوسط، وتتراوح مدة الزواج بين 5-10 سنوات، ويتم الزواج في الغالب عن طريق الأهل داخل العائلة أو القبيلة، وتعتبر هذه العينة ممثلة للمجتمع السعودي وتستهدف فئة الشباب وتأثيرات التغيرات القانونية وفقًا لرؤية 2030.

التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

جدول (11): التحليل الوصفي لأسئلة البعد الاول قوانين الاحوال الشخصية

العبارة	التكرار / النسبة	درجة الموافقة: أوافق	درجة الموافقة: محايد	درجة الموافقة: لا أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1/ تنص المادة السابعة من قانون الأحوال الشخصية على مشروعية تعارُف الزوجين قبل العقد، برأيك هل تعتبر هذه أول خطوات بناء علاقة زوجية قائمة على التوافق الزواجي؟	ك	126	55	61	3.53	1.67
	%	52.07	22.72	25.21		
2/ تنص المادة 62 على أن المرأة حرة التصرف في أموالها، ولا يجوز للزوج التصرف في أموالها دون رضاها. مما ساعد على حماية الحقوق المالية للزوجة وقلل من الخلافات الزوجية؟	ك	216	19	7	4.72	0.83
	%	89.26	7.85	2.89		
3/ يتناول النظام الجديد للأحوال الشخصية للمرأة "حق المرأة في إنفاق زوجها عليها بغض النظر عن حالتها المادية "، يحقق هذا القانون الحماية والأمان للزوجة ويقلل من الخلافات؟	ك	192	33	17	4.44	1.17
	%	79.34	13.64	7.02		

العبارة	التكرار النسبة	أوافق	درجة الموافقة محايد	لا أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
4/ يُشير نظام الأحوال الشخصية الجديد الى "حق المرأة في فسخ عقد الزواج بإرادة منفردة في عدد من الأحوال، وتمكينها من توثيق الطلاق حتى في حال عدم موافقة الزوج"، هل ترى أن هذا يساهم في تحقيق الأمان النفسي للزوجة وبالتالي التوافق الزواجي؟	ك	118	69	55	3.52	1.61
	%	48.76	28.51	22.73		
البعد الأول/ قوانين الأحوال الشخصية:					4.05	0.835

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

البعد الأول: تأثير قوانين الأحوال الشخصية على التوافق الزواجي

تم حساب المتوسطات في الجدول بعد إعطاء الإجابات أوزاناً نسبية متدرجة. لوحظ أن البعد الكامل حقق متوسطاً قريباً من القيمة 5، مما يشير إلى توجه إيجابي للتغيرات في قوانين الأحوال الشخصية. السؤال الثاني والثالث حققا أعلى متوسطات للإجابات، مما يدل على توافق المشاركين حول أهمية حماية الحقوق المالية للزوجة وتقليل الخلافات الزوجية. أما السؤال الأول والرابع، فحققا نسب إجابات محايدة وتعبر عن التحفظ والتزييف. بشكل عام، تظهر الدراسة تأييدًا لقوانين الأحوال الشخصية وتأثيرها الإيجابي على التوافق الزواجي. هذه النتائج تمثل وجهة نظر فئة واسعة من المجتمع السعودي، وتتفق مع دراسة (أحمد، علاء الدين، 2011) حول دور التشريعات في تعزيز مكانة المرأة في الأسرة.

البعد الثاني: تأثير نظام الولاية على التوافق الزواجي

جدول (12): التحليل الوصفي لأسئلة البعد الثاني نظام الولاية

العبارة	التكرار النسبة %	أوافق	درجة الموافقة محايد	لا أوافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1/ برأيك، هل أثّر إسقاط نظام الولاية إيجابياً على التوافق الزواجي؟	ك	75	81	86	2.91	1.63
	%	30.99	33.47	35.54		
2/ كانت ولاية الرجل للمرأة، ولاية توجيه، وتسديد، وصيانة. ما مدى قبولك بهذا القول؟	ك	117	71	54	3.52	1.6
	%	48.35	29.34	22.31		
3/ عمل إسقاط نظام الولاية على التخلص من ولاية وتسلط الرجل على المرأة وبالتالي عززّ من التوافق الزواجي بين الزوجين. ما مدى قبولك بهذا القول؟	ك	91	83	68	3.2	1.6
	%	37.6	34.3	28.1		
4/ تنص المادة السادسة والتسعون على " يصح الانفصال بالتراضي بين الزوجين كامليّ الأهلية على إنهاء عقد الزواج، دون الحاجة إلى حكم قضائي"، برأيك ما مدى تأثير هذه المادة على التوافق الزواجي؟	ك	169	41	32	4.13	1.43
	%	69.83	16.94	13.22		
5/ إسقاط الولاية فتح باب تمرد المرأة على الرجل وعدم الخنوع والطاعة وتدهور التوافق الزواجي. ما مدى قبولك بهذا القول؟	ك	119	73	50	3.57	1.57
	%	49.17	30.17	20.66		
البعد الثاني/ نظام الولاية					3.46	0.712

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

يوضح الجدول المتوسطات الحسابية للأسئلة، وأظهر السؤال الرابع أعلى متوسط 4.13 وناقش موضوع الانفصال بالتراضي. الإجابات تراوحت بين الموافقة والحياد، وأغلبها كان محايدًا. السؤال الأول حقق أقل متوسط 2.91، والسؤال الثاني تناول تأثير إسقاط نظام الولاية على التوافق الزواجي، واغلب الاجابات كانت محايدة. السؤال الثاني ناقش دور ولاية الرجل، والسؤال الخامس اتجاه المشاركين نحو تمرد المرأة بعد إسقاط الولاية. يشير المتوسط العام 3.52 لموافقة ونظرة إيجابية لتأثير التغيير في قوانين الولاية الجديدة على التوافق الأسري. دراسة (أحمد، علاء الدين، 2011) أشارت إلى أن زيادة دخل الزوجة وذمة مالية يمكن أن تؤدي إلى نزاعات زوجية.

البعد الثالث: تأثير قانون حق المرأة في العمل على التوافق الزواجي

جدول (13): التحليل الوصفي لأسئلة البعد الثالث لحق المرأة في العمل

العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	أوافق	محايد	لا أوافق		
1/ يساعد عمل الزوجة على مشاركة الزوج في الأعباء المالية للأسرة مما يؤدي الى التوافق الزواجي.	ك	172	49	21	4.24	1.28
	%	71.07	20.25	8.68		
2/ عمل المرأة في المجال التعليمي بمدارس او كليات الفتيات الغير مختلطة والمطابقة لقيم بعض الأزواج في عدم شرعية العمل المختلط ساهم في تعزيز التوافق الزوجي بينهما؟	ك	164	63	15	4.23	1.20
	%	67.77	26.03	6.2		
3/ عمل المرأة كمعلمة في القرى النائية المؤثر بلا شك على جودة كيانها في المنزل وانشغالها، وبالتالي يؤثر سلباً على التوافق الزواجي؟	ك	133	55	54	3.65	1.63
	%	54.96	22.73	22.31		
4/ عمل المرأة في المجال الطبي الذي يتطلب ساعات عمل طويلة واختلاط بالجنس الآخر يؤثر سلباً على التوافق الزواجي؟	ك	111	71	60	3.42	1.63
	%	45.87	29.34	24.79		
5/ مجالات العمل الجديدة في الأسواق والشركات والمصانع عززت من التوافق الزواجي بين الزوجين؟	ك	66	88	85	2.84	1.58
	%	27.62	36.82	35.56		
6/ بعض الرجال لا يمانعون عمل الزوجة، ولكن كل ما يحتاجون إليه هو الاهتمام من جانب زوجته، وهذا يقلُّ تدريجيًّا عند خروج المرأة للعمل. هل توافق هذا القول؟	ك	141	52	49	3.76	1.60
	%	58.26	21.49	20.25		
7/ بعض الرجال لا يمانعون عمل الزوجة، ولكن كل ما يحتاجون إليه وظيفة تتلاءم مع ثقافتهم وقيمهم، فيرفضون العمل المختلط (نساء - رجال)، فلا بأس إن استطاعت المرأة أن تتفهم رغبة الزوج في هذا، درء للمشاكل وتفاقم حدة المشكلات. ما رأيك؟	ك	161	51	30	4.08	1.41
	%	66.53	21.07	12.4		
8/ بعض الرجال لا يمانعون عمل الزوجة، ولكنهم يرفضون بعض مجالات العمل الجديدة للمرأة مثل (قائدة سيارة فورمولاً، قائدة طيارة، لاعبة كرة قدم) التي تتعارض مع قيمهم ومبادئهم الثقافية، لذلك يتطلب من المرأة أحياناً بعض التنازلات فيما يخص الوظائف الجديدة التي قد لا يتقبلها الرجل او الزوج بسهولة، ما رأيك؟	ك	154	52	36	3.97	1.48
	%	63.64	21.49	14.88		
البعد الثالث/ قانون حق المرأة					3.77	0.767

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

متوسط الإجابات 3.77، يؤيد المشاركون حق المرأة بالعمل وتأثيره الإيجابي على التوافق الزواجي. الإجابات تؤكد موافقة الأغلبية على حق المرأة في العمل وتحقيق التوافق الزواجي، ولكنهم يظهرون تحفظًا تجاه بعض قطاعات العمل. مؤكدة لدراسة (هيفاء، شلهوب، 2015) أن أهم مجال للمرأة هو التعليمي.

البعد الرابع: تأثير قيادة المرأة السعودية للسيارة على التوافق الزواجي

جدول (14): التحليل الوصفي لأسئلة البعد الرابع قيادة المرأة للسيارة

العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	أوافق	محايد	لا أوافق		
1/ قيادة المرأة للسيارة عملت على كثرة خروج المرأة من البيت، فعندما تكون السيارة دائمًا تحت تصرفها تستطيع التنقل بها متى شاءت دون الرجوع للزوج، مما يؤدي الى كثرة المشاكل مع الزوج. هل تتفق؟	ك	105	62	75	3.24	1.71
	%	43.39	25.62	30.99		
2/ بعد قانون قيادة المرأة اعتمد الرجل على زوجته بشكل شبه كلي في قضاء شؤون المنزل، كشراء حاجيات المنزل وتوصيل الأولاد إلى المدرسة وغيرها. ساعد على التوافق والتعاون بين الزوجين. ما رأيك؟	ك	99	77	66	3.27	1.63
	%	40.91	31.82	27.27		
3/ من الصعب أن تطلب المرأة كل احتياجاتها من زوجها، فتكون قيادة المرأة للسيارة سبيلًا للتخفيف على الزوج من أعباء الانشغال. ما رأيك؟	ك	167	37	38	4.06	1.50
	%	69.01	15.29	15.7		
4/ قيادة المرأة للسيارة راكمت مسئولياتها وأضاعت حقوقها، وأدت الى تقليل نسبة الرضا بين الزوجين.	ك	79	59	104	2.79	1.73
	%	32.64	24.38	42.98		
5/ أزواج تخلوا عن «مسؤولياتهم» بعد قيادة المرأة للسيارة.	ك	133	67	42	3.75	1.52
	%	54.96	27.69	17.36		
البعد الرابع/ قيادة المرأة للسيارة					3.42	0.966

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

يشير السؤال الثالث إلى صعوبة طلب المرأة كل احتياجاتها من زوجها، والسؤال الرابع يظهر عدم موافقة الأغلبية على قيادة المرأة للسيارة، كما يشير السؤال الخامس إلى تخلي بعض الأزواج عن مسؤولياتهم بعد قيادة المرأة. بشكل عام، هناك توافق حول تأثير إيجابي لقيادة المرأة على التوافق الزواجي، ولكن لا يوجد اتفاق واضح حول تأثيرها على التوافق الأسري.

تأثير التمكين القانوني على التوافق الزواجي للمرأة السعودية

جدول (15): التحليل الاحصائي الوصفي لأبعاد الدراسة

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قوانين الأحوال الشخصية	4.05	0.835
نظام الولاية	3.46	0.712
حق المرأة في العمل	3.77	0.767
قيادة المرأة للسيارة	3.42	0.966

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2023م.

بناءً على الجدول؛ الأبعاد المتعلقة بقيادة المرأة للسيارة حققت أقل متوسط. والمتوسطات تشير إلى تباين الاجابات وتحفظ بعض المشاركين. ومع ذلك، هناك اتجاهات إيجابية نحو تمكين المرأة والتوافق الزواجي، وأعلى متوسط لقوانين الأحوال الشخصية وأدنى متوسط لقيادة المرأة للسيارة.

نتائج الدراسة

في ضوء تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها توصل الباحث الى النتائج التالية:

أ- النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة:

استنادًا إلى تحليل البيانات لعينة تضم 242 مشاركًا من مناطق مختلفة في المملكة، فإن 137 من هؤلاء يُمثلون نسبة 56.6٪ من إجمالي عينة الدراسة وهم الذين دخلوا في زيجات داخل نفس العائلة أو القبيلة (زواج داخلي). تعتبر هذه الفئة الأكثر تمثيلًا في الدراسة، وهذا التوزيع يتماشى مع الثقافة المسيطرة في المجتمع المحلي، ويظهر هذا التوزيع إشارة مهمة تشير إلى أن التوافق الزواجي قد يعود بشكل أساسي إلى التشابه في خصائص الزوجين نتيجة انتمائهم لنفس المنطقة أو القبيلة، وهذا يؤكد ما تم ذكره سابقًا بأن التوافق الزواجي يستند إلى وجود ثقافة اجتماعية مشتركة وتوافق في السلوكيات والعادات. من جهة أخرى، تمثل 183 من العينة نسبة 75.6٪ من إجمالي العينة وهم إناث، بينما يمثل 59 منهم نسبة 24.3٪ من إجمالي العينة وهم ذكور فقط، وعدم استجابة الرجال للقضايا المتعلقة بتمكين المرأة يشير إلى تفهمهم الأعمق لموضوع الدراسة، ويُظهر أن المرأة في بعض الأحيان تواجه نقصًا في المساواة بينها وبين إخوتها أو شريك حياتها في المنزل. يبرز هذا الجانب ضرورة بدء عملية تمكين المرأة من داخل منزلها وأسرتها.

واستنادًا إلى الدراسة التي أجراها زعلوك (2015)، تُظهر الشروط اللازمة لتمكين المرأة أنها لا تتوافق بالضرورة مع المعتقدات الشائعة في المجتمع. وبحسب الدراسة التي أجراها الصباح (2018)، فإن إشراك المرأة في التنمية من خلال تمكينها في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية يلعب دورًا مهمًا في تحقيق تفعيل الطاقة الإنتاجية للمرأة. ومن بين عينة الدراسة، يمثل موظفو الحكومة نسبة 30.1٪ من إجمالي العينة، وهذا يُظهر أن المرأة الموظفة تكون أكثر انفتاحًا ووعيًا بأهمية تمكين المرأة، حيث تكون معنية بمتطلبات أسرتها وأعمالها المنزلية. بالمقابل، 24٪ من العينة يُعتبرون ربات منازل. كما يجب زيادة وعي المرأة السعودية بأهمية العمل إذا سمحت لها ظروفها الأسرية، وهذا يتماشى مع دراسة تغريد عابد (2018) التي تشجع ربات البيوت على المشاركة في سوق العمل، حتى إذا كان ذلك من المنزل، حيث يمكن للعمل من المنزل تعزيز التوافق الزواجي وتشجيع الشراكة الزوجية في القيام بالمسؤوليات الاجتماعية.

بالاستناد إلى هذه المعطيات، يُؤكد البحث أهمية تمكين المرأة ومشاركتها في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك بما يتفق مع رؤية 2030 ودعمها لتطوير دور المرأة في مختلف المجالات.

ب- النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة:

تأثيرات المبحوثين اتجاه عناصر التمكين

بناءً على نتائج الدراسة، يظهر أن العبارة المتعلقة بالمادة 62 من الأحوال الشخصية "أن المرأة حرة التصرف في أموالها، ولا يجوز للزوج التصرف في أموالها دون رضاها" تعتبر أكثر العبارات تأثيرًا في تحقيق التوافق الزواجي، حيث تسهم في حماية حقوق المرأة المالية وتقليل النزاعات الزوجية. بالإضافة إلى ذلك، تأتي العبارة المتعلقة بحق المرأة في استفادة زوجها من أموالها لتلبية احتياجاتها بغض النظر عن وضعها المادي كثاني أكثر العبارات تأثيرًا. يتضح لنا من هذه النتائج أهمية الجوانب المالية ودورها في تحقيق التوافق الزواجي، وهذا يؤكد ما تم ذكره سابقًا حول دور الأمور المالية في إثراء العلاقة الزوجية وتقليل الصراعات.

يعكس ميول غالبية المشاركين في الدراسة الاعتقاد بأن إلغاء نظام الولاية له تأثير سلبي على التوافق الزواجي، فالبعض يرى أن ذلك قد يؤدي إلى تمرد الزوجة، وأن قيادة الأمور محصورة للرجل نتيجة طبيعتها القائدة والتوجيهية، حيث يتطابق هذا الميول مع تصورات المشاركين حول دور المرأة في سوق العمل، إذ أنه يُظهر غالبية المشاركين موافقتهم على أهمية عمل المرأة لدعم الجانب المادي، ومع ذلك يعارضون فكرة اختلاط الجنسين في بعض المجالات ويحصرون دور المرأة في المجالات التقليدية مثل التعليم

بالنسبة لمجالات العمل الجديدة مثل الأسواق والشركات والمصانع، تظهر النتائج أنها تأتي كأقل العبارات تأثيرًا في تعزيز التوافق الزواجي بين الزوجين. وبالإضافة إلى ذلك، يشير تأثير قيادة المرأة للسيارة إلى أنها زادت من مسؤوليات المرأة وأثرت سلبًا على نسبة الرضا بين الزوجين. حيث تجمع هذه النتائج على ضرورة مواصلة جهود تمكين المرأة وتعزيز دورها في سوق العمل، بما في ذلك تعيينها في مناصب قيادية وإدارية لتعزيز مكانتها وتحقيق التوافق الزواجي .ويتفق هذا التحليل مع نتائج أخرى تشير إلى أن تفهم المجتمع لقيم تمكين المرأة لا يزال يعاني من تحديات، حيث يستمر الاعتقاد بالنماذج والنظريات النمطية حول دور المرأة وقدراتها، وهو ما يتطلب تعزيز الوعي والتغيير في الثقافة المجتمعية لتحقيق التكافؤ والتوافق بين الجنسين في جميع مجالات الحياة.

تأثير العناصر القانونية لتمكين المرأة السعودية في ظل رؤية 2030 على التوافق الزواجي

أظهرت نتائج الدراسة وجود اتجاهات إيجابية لدى أفراد العينة نحو أبعاد تمكين المرأة وتأثيرها على التوافق الزواجي، حيث

كانت أعلى هذه الاتجاهات تجاه "قوانين الأحوال الشخصية"، في حين كانت الاتجاهات الأقل تأثيرًا تجاه متغير "قيادة المرأة للسيارة"، وتشير النتائج بشكل عام إلى وجود مواقف إيجابية محدودة تجاه التغييرات في القوانين المتعلقة بتمكين المرأة. حيث تمحورت الدراسة حول جوانب متعددة من تمكين المرأة، بما في ذلك الأحوال الشخصية وحقوق العمل والقيادة ونظام الولاية.

كما تشير الإجابات إلى استمرار تواجد النظرة التقليدية للمرأة في المجتمع السعودي، حتى في فئة الشباب. وعلى الرغم من وجود بعض التغييرات في هذه النظرة، فإنها لا تزال تحتاج إلى جهود مكثفة لتعزيزها. ولا يزال تمكين المرأة السعودية لم يتحقق بالشكل المأمول، ومن ثم يجب المضي قدمًا في تنفيذ استراتيجيات التمكين والعمل على تنفيذ مبادرات تسهم في تغيير هذه النظريات التقليدية التي لا تزال موجودة.

تستند مرئيات الدراسة إلى إيمان المرأة بضرورة تمكين نفسها في مختلف المجالات، وهذا يشكل عنصرًا مطمئنًا ومبشرًا. وأن إيمان المرأة بنفسها وبقدراتها يُعد جزءًا أساسيًا في تعزيز مكانتها وإيجاد تطلعات لأعلى المستويات. ومع ذلك، يظل هناك جزء من النساء الذين يتخذون من الرؤية السلبية لأنفسهم سجنًا، حيث يشعرن بالنقص والخوف من مواجهة الفشل، وهذا الاعتقاد السلبي يعوقهن عن تحقيق إمكاناتهن الحقيقية. وهذا يتماشى مع دراسة سابقة (الصباح، 2018) التي أشارت إلى ضرورة تعزيز برامج التوعية التي تعزز من أهمية تمكين المرأة ودورها في المجتمع.

توصيات الدراسة

1. ضرورة وضع المزيد من برامج التوعية التي تهدف الى رفع الوعي لأهمية تمكين المرأة ونشر ثقافة المساواة واحترام الدساتير الخاصة بحقوق الإنسان والتي لابد بالتأكيد أن تكون متوافقة مع ما يحثنا عليه ديننا الإسلامي الحنيف.
2. إلقاء الضوء على المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة والعمل على التصدي لها وإزالتها، بوضع خطط واستراتيجيات تتوافق مع خصائص المجتمع السعودي من قبل مختصين، وعقد الندوات والمؤتمرات التي تعنى بحقوق المرأة وتمكينها.
3. ضرورة قيام "منظمة المرأة العربية" بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية في تنظيم برامج لتمكين المرأة العربية. بعقد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بحقوق المرأة وتمكينها وتشكيل لجان تعنى بحقوق المرأة في كافة المجالات، في مجال سوق العمل والصحة والتعليم وغيرها.
4. تطوير الإحصاءات والمؤشرات التي تقيس تقدم المرأة في كافة المجالات.
5. العمل على التصدي لثقافة ومعتقدات المجتمع التي تعيق تمكين المرأة من خلال وسائل الإعلام المختلفة وفي المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات المخولة لذلك.
6. إجراء دراسات تتناول حيثيات تمكين المرأة وعلاقته بالتوافق الزواجي لبناء اساس علمي يمكن استخدامه في وضع خطط وبرامج مساعدة لتمكين المرأة بصورة ايجابية لتحقيق توافق زواجي وأسري أكبر.
7. تأسيس وزارة العدل لموقع لتوعية النساء بحقوقهن المختلفة، مع وجود خاصية الحوار المباشر مع مستشار قانوني للإجابة على الاستفسارات.
8. زيادة فرص العمل المخصصة للنساء في جميع القطاعات وتشكيل لجان لضمان حق المرأة في العمل وتذليل السبل لرفع نسبة مشاركة المرأة السعودية في القطاعات التقنية والعلمية والصناعية.
9. الاشارة للجهات المعنية بتسهيل اجراءات شراء السيدات السعوديات للسيارة واستخراج رخص القيادة سواء من الناحية القانونية او من ناحية تسهيل الاجراءات المالية وتقديم عروض مخصصة لهن.
10. مبادرة "أم سعيدة، طفل سعيد" من قبل وزارة الموارد البشرية والاجتماعية (مبادرة مقترحة من قبل الباحثة) مبادرة تهدف الى تطوير قطاع خدمات مراكز ضيافة الأطفال والعمل على تطويرها.

مبادرة أم سعيدة، طفل سعيد (مبادرة مقترحة من قبل الباحثة)

تهدف هذه المبادرة إلى تطوير قطاع خدمات مراكز ضيافة الأطفال والعمل على تطوير المراكز الموجودة بالفعل، وحث أصحاب رؤوس الأموال على تبني مشاريع مراكز ضيافة الأطفال للعمل على تمكين المرأة العاملة بالتعاون مع قطاع الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الحكومي من الالتحاق بسوق العمل وحتى الاستمرار فيه. فكثير من ربات البيوت يرفضن العمل بسبب عدم وجود من يرعى أطفالها أثناء غيابها عن المنزل. كما تنسحب بعض الامهات العاملات من سوق العمل لصعوبة الجمع بين أدوارها المتعددة كعاملة وأم لأطفال في مراحل الطفولة المبكرة.

وتعزز هذه المبادرة الأهمية العملية لدراسة الباحثة في أن المرأة المُمكنة هي معول بناء للمجتمع وليس هدمه، فالكثير من المعارضين لتمكين المرأة وعملها يؤكدون بأن عمل المرأة يؤدي إلى إهمال المرأة لأطفالها، ومع وجود مثل هذه المراكز المُجهزة لرعاية الطفل نتصدى لأحد معوقات تمكين المرأة من العمل ألا وهو الأطفال وغياب الأم عن رعاية الطفل أثناء تواجدها في العمل.

مناقشة

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية تمكين المرأة السعودية وتأثيره على التوافق الزواجي في إطار رؤية 2030. ولتوسيع نطاق المناقشة، يُقترح استكشاف عوامل إضافية تؤثر في تمكين المرأة وتأثيرها على التوافق الزواجي، مثل التعليم والوضع الاقتصادي والتحولات الاجتماعية. علاوة على ذلك، ينبغي التحقق من مدى تأثير تمكين المرأة في الأوساط الحضرية والريفية على حد سواء. كما يُقترح أيضًا مقارنة نتائج هذه الدراسة مع دراسات سابقة تناولت نفس الموضوع لتحديد التقدم والتحسن في وضع المرأة السعودية على مدار السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن توسيع نطاق الدراسة لتشمل مجتمعات أخرى في العالم العربي للمقارنة وفهم الفروق الثقافية والاجتماعية. وفي الختام، يُقترح استكشاف التدابير العملية التي يُمكن اتخاذها لتعزيز تمكين المرأة بشكل أكبر وتحسين التوافق الزواجي ونوعية الحياة الأسرية بشكل عام في المملكة العربية السعودية.

المصادر والمراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

- أبو اسعيد، ميرفت عبد الرحيم. (2007). فعالية برنامج إرشادي قائم على النمذجة المعرفية والتعليمات الذاتية في تنمية مهارات حل المشكلات وإدارة الغضب وخفض العنف لدى الزوجات المعنفات في الاردن.
- امتثال رشيد بجاي الطائي & ,رغد رشيد بجاي الطائي. (2022). أثر تمكين المرأة على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتحسين الأداء المؤسسي .قضايا سياسية.(70) ,
- أحمد، علاء الدين يحيى، (2011) بعنوان العلاقة بين حصول المرأة على بعض حقوقها الشخصية نتيجة بعض المتغيرات المجتمعية الحديثة والتوافق الزواجي: دراسة مطبقة على متخصصين العاملين بمكتب تسوية النزاعات الأسرية التابع لمحكمة الأسرة في مراكز محافظة كفر الشيخ.
- الأحمد، وسيم حسام الدين. (2016). التمكين السياسي للمرأة العربية - دراسة مقارنة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، المملكة العربية السعودية: جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
- أمينة، الجندي، (2019) اتجاهات المرأة السعودية نحو قيادة السيارة وانعكاساتها على البيئة الاجتماعية.
- العبد الكريم، خلود، برجس. (2014). معوقات تمكين المرأة السعودية ثقافياً واجتماعياً وقانونياً.
- العزة، سعيد، (2000) الارشاد الأسري نظرياته وأساليبه العلاجية، عمان، مكتبة دار الثقافة والنشر.
- الكبيسي، خالد بن حسن، (2018). عوامل التوافق الزواجي وعلاقتها بالسلوك الزوجي لدى الزوجات في محافظة بغداد.
- الحلبي، انتصار صالح أحمد، (2020)، تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية 2030 وانعكاسه على الاستقرار الأسري.
- الحامد، محمد بن معجب، وجمجوم، فاطمة بنت بكر. (2009). التعليم العالي للفتاة ومواءمته لسوق العمل في المملكة العربية السعودية.
- الطريق، غادة بنت عبد الرحمن، (2014)، معوقات تمكين المرأة السعودية في سوق العمل.
- المجلس القومي للمرأة (2005) تطور أوضاع المرأة من (1981 – 2004) الطبعة الثانية، القاهرة.
- المجلة العربية للدراسات الأمنية، م33، ع70، 3-39.
- المجلة القومية للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، م39، ع2.
- المرأة العربية في ظل العولمة. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- النمري، ناريمان فضيل. (2014). الآليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة.
- بخاري، عبلة بنت عبد الحميد محمد (2012). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي ما بين فترة 1990-2010.
- ارواء فخري البياتي. (2022). إشكالية التمكين السياسي للنساء ذوات الاعاقة في ضوء التشريعات العراقية. مجلة العلوم السياسية، (63)، 148-181.

- بلول، صابر. (2009). التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع.
- بيومي، خليل، (1999م)، سيكولوجية العلاقات الزوجية، دار قباء لطباعة والنشر، القاهرة.
- تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية، دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة.
- جوردن مارشال، (2007)، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري، المشروع القومي لترجمة، القاهرة، ط2.
- حقي، زينب، أبو سكينة، نادية (2009) العلاقات الأسرية بين النظرية والتطبيق، المملكة العربية السعودية، دار خوارزم لنشر والتوزيع.
- خليل، ميمونة (2021). تمكين المرأة في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030. صحيفة المال.
- حوى، & فاتن حسين. (2019). الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والتشريعات ذات الصلة.
- ديبه، فاتنة حماد سعيد. (2017). " الإدراكات المتبادلة بين الزوجين نحو أبعاد الحياة الأسرية وعلاقتها بالتوافق الزواجي."
- رؤية 2030 تمكين المرأة رؤية 2030ب. برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.
- سهام مطشر الكعبي. (2020). تمكين المرأة... الفرص والتحديات. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (56)، 53-66.
- شلبي، ن. ذ.، & نمر ذكي. (2021). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع التعليمي. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 53(2)، 377-407.
- بن شلهوب & ,هيفاء عبدالرحمن. (2017). أبعاد تمكين المرأة السعودية.
- عدان، & نبيلة. (2019). التمكين السياسي للمرأة الجزائرية بين الواقع والرهانات.
- عمر بسري، د. أ. م & .,د/أفنان محمد. (2022). الصمود النفسي وانعكاسه على تمكين المرأة في ضوء رؤية 2030 .مجلة دراسات وبحوث التربية النوعية.915-875 ,(4)8 ,
- غنيمى مهناوى، ا & .,احمد. (2018). الأبعاد التربوية لتمكين المرأة المصرية .مجلة المعرفة التربوية.101-64 ,(11)6 ,
- هيفاء، شلهوب، (2015)، أبعاد تمكين المرأة السعودية دراسة مسحية من وجهة نظر عينة من أعضاء مجلس الشورى وعينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية.
- نوير، عبد السلام، (2002) المشاركة السياسية للمرأة في مصر.
- وثيقة رؤية المملكة 2030 (1437هـ).(vision2030.gov.sa)
- وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، برنامج التحول الوطني.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

- Alexander, M. (1989). Women in Romanticism: Mary Wollstonecraft, Dorothy Wordsworth, and Mary Shelley. NY: Rowman and Littlefield.
- Duflo, E. (2012). Women empowerment and economic development. Journal of Economic literature, 50(4), 1051-1079.
- Harahsheh, S. (2021). The Marital Compatibility of Married Students in Jordan's Private Universities Located in the Northern Region, and Its Relation to Some Variables. Asian Social Science, 17(1), 118-118.
- Kabeer, N. (1999). Resources, agency, achievements: Reflections on the measurement of women's empowerment. Development and change, 30(3), 435-464.
- Kaukinen, C. E., Meyer, S., & Akers, C. (2013). Status compatibility and help-seeking behaviors among female intimate partner violence victims. Journal of interpersonal violence, 28(3), 577-601.
- Mason, H. L. S. (2003). Women's Empowerment and Social Context: Results from Development and Implications for Policy. BRIDGE (Development-Gender) Brighton, Institute of Development Studies, Report No-40, 1-32.
- Reshi, I. A., & Sudha, T. (2022). Women Empowerment: A Literature Review. International Journal of Economic, Business, Accounting, Agriculture Management and Sharia Administration (IJEBAS), 2(6), 1353-1359.
- Youssef, E. (2020). Role of social service institutions on social empowerment of women at the United Arab Emirates: A field analysis study. Multicultural Education, 6(4), 99-111.